واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

إعداد

الدكتور / حسام الدين محمود حسن

أستاذ مساعد ورئيس قسم القانون المدني

كلية الحقوق- جامعة المنصورة

بريد الكترونى : dr_hossam_hassan@hotmail.com

ملخص البحث

يعد الذكاء الاصطناعي من أكثر المجالات كفاءة وتطورا في العصر الحديث، فقد أثبت كفاءته في مجالات متعددة، كالطب، والتعليم، والأعمال التجارية، والصناعية، والنقل، وغيرها. ويهدف الذكاء الاصطناعي إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني، بواسطة عمل برامج حاسب آلي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتميز بالذكاء، بحيث يتمكن برنامج الحاسب الآلي من اتخاذ القرارات المستقلة، دون الرجوع إلى مستخدمه.

ونظرا لهذه الأهمية العظيمة والملحوظة لأنظمة الذكاء الاصطناعي، وما يثيره من إشكاليات قانونية عديدة، يسعى المصنعون نحو تحقيق أكبر قدر من الاستقلال، والتعلم الذاتي للروبوتات في المستقبل، ومن ثم نحو تشكيل شخصية قانونية مستقلة عن الشخص المشغل لهذه الأنظمة.

ولا شك أن منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية يعني منحه وضعاً قانونياً مستقلاً، يتمتع بحقوق، كالحق في ذمة مالية مستقلة، والحق في الاسم، وكذلك حقوق الملكية الفكرية، وغيرها، وأيضا يتحمل بالتزامات ومسئوليات، كالتزامه بتعويض الأضرار التي تترتب على أفعاله غير المشروعة. وهذا هو موضوع بحثنا الذي يركز على دراسة واقع الشخصية القانونية، وآثارها، ونطاقها، وأهم تطبيقاتها.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الشخصية القانونية، المسئولية، حقوق الملكية الفكرية، الوكيل الذكي.

Abstract

Artificial intelligence is one of the most efficient and developed fields in the modern era, as it has proven its efficiency in various fields, such as medicine, education, business, industry, transportation, and others Artificial intelligence aims to understand the nature of human intelligence, by creating computer programs capable of simulating human behavior characterized by intelligence, so that the computer program can make independent decisions, without referring to its user.

In view of this great and remarkable importance of artificial intelligence systems, and the many legal issues it raises, manufacturers seek to achieve the greatest degree of independence and self-learning for robots in the future, and then towards the formation of a legal personality independent of the person operating these systems.

There is no doubt that granting artificial intelligence legal personality means giving it an independent legal status, enjoying rights, such as the right to an independent financial liability, the right to a name, as well as intellectual property rights, etc., and it also bears obligations and responsibilities, such as its obligation to compensate the damages resulting from its illegal actions. This is the subject of our research, which focuses on studying the reality of legal personality, its effects, scope, and its most important applications.

Keywords: Artificial intelligence, Legal personality, Liability, Intellectual property rights, Artificial agent.

المقدمة

أولا: موضوع البحث:

الذكاء الاصطناعي هو أحد أهم علوم الحاسب الآلي الحديثة، التي تبحث عن آليات متطورة لبرمجته للقيام بأعمال واستنتاجات، تشابه تلك الآليات التي تنسب لذكاء الإنسان، لذا فهو علم يبحث في تعريف الذكاء الإنساني، وتحديد أبعاده أولا، ثم محاكاة بعض خواصه بعد ذلك.

ويهدف هذا العلم إلى فهم العمليات الذهنية المعقدة التي يقوم بها العقل البشري عند قيامه بالتفكير، ثم ترجمة هذه العمليات الذهنية إلى ما يعادلها من عمليات حسابية، تزيد من قدرة الحاسب الآلي على حل المشكلات المعقدة(١).

ويعد الذكاء الاصطناعي من أكثر المجالات كفاءة وتطورا في العصر الحديث، فقد أثبت كفاءته في مجالات متعددة(٢)، كالطب، والتعليم، والأعمال

(١) خالد محمد خير الشيخ، أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في صياغة الإستراتيجيات التسويقية في الشركات الصناعية الأردنية، مركز البحث العلمي، جامعة الجنان، العدد ٨، ٢٠١٦، ص ٢٦١.

(٢) Gabriel Hallevy, The criminal liability of artificial intelligence entities, No date, p. 2, published online on the website: http://ssrn.com/abstract=1564096. Visited on: 4/ 11/ 2022.

التجاريـة، والصـناعية، وأمكـن تطبيقـه بمختلـف صـوره مـن الشـبكات العصـبية، والخوارزميات التطويرية، ونظم العملاء الذكية، والنظم الخبيرة، والتي لقيت انتشارا كبيرا في الاستخدام، لأهمية دورها في تسهيل إدارة المعلومة، كنظام ذكي في إدارة المعلومات(١).

إذن، فبعد ظهور الحاسب الآلي، نجد أنه يتطور تطورا سريعا، فلم يعد ينحصر استخدامه في مجالات قليلة، وإنما أصبح يستخدم في شتى مناحي الحياة، فقد انتشر في المجال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، ولذا يشهد العالم الآن ثورة تكنولوجيا المعلومات. والملاحظ أن استخدام وسائل تقنية المعلومات يشهد إقبالا شديدا من جانب الدول المتقدمة، كبريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، أكثر من الدول النامية(٢).

ويلاحظ أن مجال الذكاء الاصطناعي ينمو بسرعة كبيرة، فنحن نقرأ كل يوم قصصًا جديدة حول إدخال الذكاء الاصطناعي في الآلات، فهناك روبوتات تعمل

(١) شيخ هجيرة، دور الذكاء الاصطناعي في إدارة علاقة الزبون الإلكتروني للقرض الشعبي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد ٢٠، ٢٠١٨، ص ٨٢.

(٢) إبراهيم حسن عبد الرحيم الملا، الذكاء الاصطناعي والجريمة الإلكترونية، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، مج ٢٦، العدد الأول، ٢٠١٨، ص ١١٦.

بالذكاء الاصطناعي للقيام بأعمال الدهان في الصناعات، والجراحة في المستشفيات، والكشف عن عمليات الاحتيال المصرفي، وروبوتات الدردشة، وقطع المعادن، وغيرها من المهام الشاقة، لذلك فأنظمة الذكاء الاصطناعي موجودة في كل مكان، من تطبيقات البنوك إلى نمو الذكاء الاصطناعي واستخدامه في المؤسسات البحثية، وغيرها من الأمور المهمة، والمعقدة(١).

وجدير بالذكر أن الذكاء الاصطناعي يهدف إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني، بواسطة عمل برامج حاسب آلي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتميز بالذكاء، بحيث يتمكن برنامج الحاسب الآلي من حل مسألة ما، أو التوصل إلى اتخاذ قرار ما، عن طريق الرجوع إلى العديد من العمليات الاستدلالية المتنوعة التي تم تغذية البرنامج بها(٢).

ونظرا لهذه الأهمية العظيمة والملحوظة لأنظمة الذكاء الاصطناعي، وما يثيره

(١) Sourabh Sharma and Nakul Sharma and Rahul Vyas, Artificial intelligence: Legal aspects, Risks, Are we ready for such intelligent autonomous machines?, Neoteric Multidisciplinary Research Journal, Volume 1, issue 1, 2018, p. 10.

(٢) عبد الرازق مختار محمود، تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مدخل لتطوير التعليم في ظل تحديات جائحة فيروس كورونا (covid 19)، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المجلد ٣، العدد ٤، ٢٠٢٠، ص ١٨٨.

من إشكاليات قانونية عديدة، يسعى المصنعون نحو تحقيق أكبر قدر من الاستقلال، والتعلم الذاتي للروبوتات في المستقبل، ومن ثم نحو تشكيل شخصية قانونية مستقلة عن الشخص المشغل لهذه الأنظمة(١).

ولا شك أن منح الذكاء الاصطناعي الاستقلالية، يعني منحه وضعاً قانونياً مستقلاً، ليصبح مستقلا، له حقوق، وعليه التزامات ومسؤوليات، حيث تتصرف أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل مستقل، أو مختلف عن الغرض الذي تم إنشاؤها من أجله. ومن هنا كان لابد من البحث عن حقيقة منح الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، وحدود الاعتراف لها بها، وتحدياتها، والآثار المترتبة على ذلك.

ثانيا: أهمية البحث:

يعد من أكثر الاهتمامات القانونية البارزة في عصر التطور الرقمي تلك المرتبطة بمجال المسؤولية المترتبة على تصرفات الروبوت(٢)، أو الاعتراف

(١) همام القوصي، أخطاء روبوت التداول الخوارزمي العامل بالذكاء الاصطناعي: دراسة استشرافية في آفاق المسؤولية المدنية بالبورصة، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، العدد ٤١، يوليو ٢٠٢٠، ص ٢٥.

(٢) الروبوت هو: " برنامج كمبيوتر يُظهر شكلا من أشكال الذكاء بدلا من البشر، وهو عبارة عن آلة ذكية تسير بشكل ذاتي مستقل، بغرض القيام بمهام دقيقة في مجالات متنوعة، كالطب، والإدارة، والنقل وغيرها. ومن أمثلته السيارات ذاتية القيادة، والروبوتات الطبية، والصناعية، والمنزلية". إياد

بالشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، بالاستقلال عن الإنسان، وغيرها من المسائل المهمة الأخرى.

فنظرا لما تتميز به أنظمة الذكاء الاصطناعي من الاستقلالية في اتخاذ القرارات، والقدرة على التعلم الذاتي، والتكيف مع البيئة المحيطة، والتعامل مع الآخرين، دون الرجوع إلى البشر، كالمبرمج، أو الصانع، أو المشغل، فقد دعا ذلك بعض الفقهاء(١) بأن تشمل حقوق الإنسان الروبوتات الذكية الاصطناعية، حيث إن مجموعة فرعية من أنظمة الذكاء الاصطناعي الذي تم تطويره في العقود القليلة المقبلة ستكون شبيهة بالبشر، وأعتقد أن هذه الكيانات يجب أن تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها البشر، حيث تقوم الروبوتات القائمة على الذكاء الاصطناعي بأداء مهام بشكل متزايد، كقيادة السيارات ذاتيا والتي، في السابق، كان يمكن أن يقوم بها

مطشر صيهود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الإنسالة – الروبوت الذكي) ما بعد الإنسانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٣٤.

وتأتي كلمة "روبوت" من الكلمة التشيكية "روبوتا"، والتي تعني "العمل الشاق". انظر ذلك في:
Aida Ponse Del Castillo, A law on robotics and artificial intelligence in The EU, The foresight brief, The European trade union institute, 2017, p. 10. Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3180004. Visited date: 2/12/2022.

(١) Ammar Younas and Rehan Younas, Sustainability of artificial intelligence: reconciling human rights with legal rights of robots, April 2018, P. 3. Available at: https://www.researchgate.net/publication/324544336_Sustainability_of_Artificial_Intelligence_Reconciling_Human_Rights_with_Legal_Rights_of_Robots. visited date: 3/12/2002.

البشر فقط.

كما دعت هذه الأهمية الملحوظة لأنظمة الذكاء الاصطناعي إلى إثارة التساؤلات في قاعات البرلمان الأوروبي، حول ما إذا كان يجب معاملة الروبوتات ذات القدرات البشرية، مثل البشر أيضًا. وقد أصدر البرلمان الأوروبي مسودة تقرير يقترح منح الروبوتات المستقلة "الشخصية القانونية"، ومن ثم ستمنح هذه الفكرة وضعًا قانونيًا للروبوتات لتقرير المسؤولية عن التصرفات التي تصدر منها(١).

ونظرا لخطورة هذه المسألة من النواحي القانونية، حيث سيتطلب ذلك حدوث تغييرات جذرية في التشريعات الوطنية، لإمكانية إضافة شخص قانوني جديد إلى الواقع القانوني، وما يثيره ذلك من الإشكاليات القانونية، من حيث إمكانية اكتسابه حقوقا مستقلة، كالحق في الجنسية، وأن يكون له ذمة مالية مستقلة، وأهلية، وموطن، وغيرها من الحقوق الأخرى، كما يكون هناك في المقابل التزامات مفروضة عليه، كتقرير مسئوليته، هو دون غيره، من الصانع، أو المشغل، عن التصرفات التي تصدر منه. فكل هذا حثنا على اختيار موضوع البحث، لمحاولة الوصول إلى حل لهذه الإشكاليات القانونية، ومعرفة مدى ملاءمة هذا التصور بالنسبة لأنظمة الذكاء

(١) Ammar Younas and Rehan Younas, previous reference, P. 4.

الاصطناعي، لاسيما وأنها أصبحت واقعا ملموسا، ومفروضا علينا في العصر الحديث.

ثالثا: إشكاليات البحث:

يثير موضوع البحث العديد من الإشكاليات القانونية، أولها، وأهمها مدى إمكانية الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية، رغم وجود الكثير من المعارضة من جانب الفقه، أو التشريع، أو القضاء، حيث تثير مسألة منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، بدورها العديد من الإشكاليات القانونية، أهمها مدى تقرير مسئوليته عن الأضرار التي تنتج بسببه، ومدى إمكانية إجراء التأمين في حالة الأضرار التي تقع من، أو على الروبوت، وهل يقتضي الأمر تسجيله لتحمل القرارات والأضرار الناشئة عنه؟ ومدى إمكانية أن يكون له ذمة مالية مستقلة لتعويض الأضرار التي يتسبب فيها.

وكذلك مسألة المخاطر التي قد تسببها الآلات الذكية، ذلك أن الآلة، وإن كانت ذكية، إلا أنها من صنع البشر، وتحت تصرف المنتج، والمبتكر، والمشغل، بما يثير إشكاليات قانونية مرتبطة بالمسؤولية المدنية، والجنائية، وهي مسألة تقتضي معالجة فعالة.

وهناك إشكالية مهمة أخرى تتمثل في مدى مسئولية الشركات المصنعة للروبوت، في حالة عجزه عن التعويض، أو إذا كان هناك قصور في مدى، ونطاق المسئولية.

وأيضا مسألة منح الذكاء الاصطناعي حقوقا قد لا تتناسب معه، أو تفيده، كحقوق الملكية الفكرية، كحق المؤلف، والحق في براءة الاختراع، عن العمل الذي ينتج منه بصورة مستقلة عن الإنسان، لاسيما في ظل قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي المستقل على الإبداع، والابتكار، دون تدخل الإنسان، كتأليف الأغاني، وعمل رسومات، وتصميمات، وكثير من الاختراعات، وما يثيره ذلك من تساؤلات حول من هو صاحب الحق في الملكية الفكرية عن الإبداع الذي يصدر عن الآلة الذكية، دون تدخل الإنسان بأي نوع، أو مساهمة في الإبداع، والابتكار؟

وأخيرا مسألة الوكيل الذكي الذي يلعب دورا مهما في إبرام العقود الذكية، نظرا لما يتميز به من القدرة على التفاعل مع غيره من المتعاقدين، أو الوكلاء الأذكياء، وقدرته على إبرام التصرفات، والتفاوض باستقلالية عن مستخدمه، ومدى إمكانية اعتباره متعاقدا، له أهلية، وإرادة مستقلة عن أهلية وإرادة مستخدمه، وليس مجرد آلة، أو أداة للتعاقد، وكل ذلك بلا شك لا يتأتى إلا بالاعتراف له، ومنحه الشخصية

القانونية، كغيره من الأشخاص الطبيعيين، أو الاعتباريين.

رابعا: تساؤلات البحث:

تتجلى أهمية البحث في العديد من التساؤلات التي يطرحها، والجديرة بالبحث عن إجابات عليها، وتتمثل أهمها في الآتي:

- ما المقصود بالشخصية القانونية؟

- هل ترتبط الشخصية القانونية بالصفة البشرية، أي لا تمنح إلا للإنسان؟ أم أنها ترتبط بقدرة كيان معين على اكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات، بصرف النظر عن كونه إنسانا؟

- ما هي طبيعة الروبوت؟ هل هو شخص؟ أم شيء؟ أم منتج؟ وإن كان شخصا، فهل هو شخص طبيعي، أم اعتباري، أم نمط جديد من الشخصية القانونية؟

- ما مدى إمكانية الاعتراف لأنظمة الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية المستقلة؟

- ما نطاق، أو حدود الشخصية القانونية، في حال الاعتراف بها، ومنحها لأنظمة الذكاء الاصطناعي؟

– ما الآثار المترتبة على منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي؟

– ما التحديات التي تواجه منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي؟

– ما مدى اعتبار أنظمة الذكاء الاصطناعي مؤلفا، أو مخترعا؟

– ما مدى الاعتراف للوكيل الذكي بالشخصية القانونية، والأهلية للتعاقد بصورة مستقلة؟

خامسا: منهج البحث:

سيعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن حيث سنقوم بتحليل النصوص والأحكام القانونية المطبقة لمعرفة مدى ملاءمتها للتطبيق على أنظمة الذكاء الاصطناعي، ومدى إمكانية منحه الشخصية القانونية، وذلك من خلال المقارنة أيضا بين موقف الفقه والتشريعات المقارنة كلما أمكن لبيان مدى الاتفاق أو المعارضة مع فكرة منح والاعتراف بهذه الشخصية لهذا الكيان الجديد.

سادسا: خطة البحث:

بناء على ما تقدم، نرى تقسيم البحث إلى فصلين، يسبقهما مبحث تمهيدي، وذلك على النحو الآتي:

المبحث التمهيدي: ماهية الذكاء الاصطناعي.

الفصل الأول: ماهية الشخصية القانونية ومدى الاعتراف بها للذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول: ماهية الشخصية القانونية.

المبحث الثاني: مدى الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي.

الفصل الثاني: تطبيقات لفكرة الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول: مدى إمكانية منح الذكاء الاصطناعي حقوق الملكية الفكرية.

المبحث الثاني: مدى إمكانية تمتع الوكيل الذكي بالشخصية القانونية.

المبحث التمهيدي

ماهية الذكاء الاصطناعي

تمهيد وتقسيم:

يعد الذكاء الاصطناعي أحد فروع علم الحاسوب، وأحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها صناعة التكنولوجيا في العصر الحديث. وقد تأسس على افتراض أن ملكة الذكاء يمكن وصفها بدقة، بالدرجة التي تمكن الآلة من محاكاتها(١).

ويهدف الذكاء الاصطناعي إلى قيام الحاسب الآلي بمحاكاة عمليات الذكاء التي تتم بداخل العقل البشري، بحيث يتمكن الحاسب من حل المشكلات، واتخاذ القرارات بأسلوب منطقي، ومرتب، وبنفس طريقة تفكير العقل البشري(٢).

وتتعدد تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتشمل النظم الخبيرة، واللغات الطبيعية، والتعلم الآلي، والرؤية بالحاسب، والروبوتات الآلية. كما انتشر استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في عصرنا الحديث في العديد من المجالات، أهمها، التنقل باستخدام السيارات ذاتية القيادة، وغيرها، وفي المجال الأمني، والعسكري، وأيضا تستخدم في

(١) عبد الرازق مختار محمود، المرجع السابق، ص ١٨٢.
(٢) خالد محمد خير الشيخ، المرجع السابق، ص ٢٦٨.

أتمتة المنزل، والعمليات الجراحية الآلية، وغيرها من المهام الشاقة، والحساسة.

وبناء على ما تقدم، نرى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وأهميته.

المطلب الثاني: تطبيقات الذكاء الاصطناعي واستخداماته.

المطلب الأول

مفهوم الذكاء الاصطناعي وأهميته

تتعدد المفاهيم التي قيل بها في تعريف الذكاء الاصطناعي، باعتباره عملية معقدة، وله استخدامات وتطبيقات عديدة، ولا يخفى ما لهذه التطبيقات والاستخدامات من أهمية عظيمة، ونوضح ذلك بشيء من التفصيل، وذلك على النحو الآتي:

أولا: مفهوم الذكاء الاصطناعي:

تعددت تعريفات الفقهاء للذكاء الاصطناعي، فمنهم من ركز على آلية عمله، وآخرون ركزوا على خصائصه التي تميزه، وغيرهم من ركز على مقارنته بالذكاء البشري.

ويقصد بالذكاء أولا: "أنه من الخصائص المميزة للإنسان، حيث إنه حصيلة جملة من القدرات، كالفهم، والابتكار، والتعبير. إنه بلغة أخرى، ملكة الفهم عند الإنسان، فهم الأشياء، والتعريفات المختلفة، بضبط الدلالة، وتوضيح الأفكار، والمعارف، والقيام بالاستنتاج، والاستدلال، والتفسير، والتحليل، والتذكر، وتحديد الأهداف، ورسم الخطط، وحل المشكلات، وإدراك العلاقات"(١).

فمصطلح الذكاء يتضمن العديد من القدرات العقلية المتعلقة بالقدرة على التحليل، والتخطيط، والاستنتاج، وحل المشكلات، وسرعة المحاكاة العقلية، والقدرة على التفكير المجرد، وجمع الأفكار، وتنسيقها، وسرعة التعلم(٢).

أما الذكاء الاصطناعي فهو مصطلح يتكون من كلمتين، هما الذكاء، والاصطناعي. والذكاء، كما قدمنا، يعني القدرة على فهم وإدراك الحالات، أو الظروف الجديدة والمتغيرة. أما كلمة الاصطناعي فتتعلق بالفعل يصنع، أو يصطنع، ويتم إطلاق هذا المصطلح على الأشياء التي تنشأ نتيجة الفعل، أو النشاط الذي يتم من خلال اصطناع، وتشكيل الأشياء، تمييزا عن الأشكال التي وجدت بالفعل، بصورة

(١) عز الدين غازي، الذكاء الاصطناعي: هل هو تكنولوجيا رمزية؟، مجلة فكر، العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٦، ٢٠٠٥، ص ٤٥.

(٢) خالد محمد خير الشيخ، المرجع السابق، ص ٢٦٩.

طبيعية دون تدخل الإنسان. ومن هذا المنطلق، يقصد بالذكاء الاصطناعي، بصفة عامة، الذكاء الذي يصنعه الإنسان في الآلة، أو الحاسوب[١].

ويعرف البعض[٢] أنظمة الذكاء الاصطناعي بأنها: "آلات تتضمن نوعا من السلوك البشري، فهي تشير إلى الأفعال التي تقوم بها أجهزة الكمبيوتر، التي تتطلب ذكاء عند القيام بها من قبل البشر".

كما عرف البعض[٣] الذكاء الاصطناعي للحاسب الآلي بأنه: "القدرة على تمثيل نماذج حاسوبية لمجال من مجالات الحياة، وتحديد العلاقات الأساسية بين عناصره، ومن ثم استحداث ردود الفعل التي تتناسب مع أحداث ومواقف هذا المجال. فالذكاء الاصطناعي بالتالي مرتبط أولا بتمثيل نموذج حاسوبي لمجال من المجالات، ومن ثم استرجاعه، وتطويره. ومرتبط ثانيا بمقارنته مع مواقف، وأحداث مجال البحث، للخروج باستنتاجات مفيدة".

---

(١) عبد الرازق مختار محمود، المرجع السابق، ص ١٨٢.

(٢) Ana Ramalho, Will robots rule the (artistic) world? A proposed model for the legal status of creations by artificial intelligence systems, Maastricht University, Forthcoming in the Journal of Internet Law, July 2017, p. 2. She mentioned that: "AIs have been defined as machines that imply a human-type of behaviour, in the sense that it is meant to signify actions done by computers that require intelligence when done by humans".

(٣) خالد محمد خير الشيخ، المرجع السابق، ص ٢٦١.

كما عرفه البعض الآخر[١] بأنه: "علم حديث نسبيا من علوم الحاسب، يهدف إلى ابتكار وتصميم أنظمة الحاسبات الذكية التي تحاكي أسلوب الذكاء البشري نفسه، لتتمكن تلك الأنظمة من أداء المهام بدلا من الإنسان، ومحاكاة وظائفه، وقدراته، باستخدام خواصها الكيفية، وعلاقتها المنطقية، والحسابية".

كما عرفه البعض[٢] أيضا بأنه: "جزء من علوم الحاسب الآلي، يهتم بأنظمة معينة لهذه الأجهزة، تتسم هذه الأنظمة بالعديد من الخصائص ذات القدرة الفائقة على محاكاة العقل البشري في العديد من الخصائص، مثل اللغة ، والتعلم، والتفكير، والقدرة على اتخاذ قرارات معينة، وحل العديد من المشكلات".

ويرى البعض[٣] أن: "تعريف الذكاء الاصطناعي يتلخص في إعادة إنتاج السلوكيات الذكية على الحاسوب، بالتمييز بين صنفين كبيرين لهذه السلوكيات: إعادة إنتاج الأنشطة الحسية (الإبصار والسمع والكلام). وإعادة إنتاج الاستدلالات،

(١) عبد الرازق مختار محمود، المرجع السابق، ص ١٨٤.

(٢) حمدي أحمد سعد أحمد، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع المنعقد بكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان "التكييف الشرعي والقانوني للمستجدات المعاصرة وأثره في تحقيق الأمن المجتمعي"، المنعقد في الفترة من ١١ إلى ١٢ من أغسطس ٢٠٢١، ص ٢٣٧.

(٣) عز الدين غازي، المرجع السابق، ص ٥١.

والأنشطة الدماغية العليا (كالحساب الصوري، وبرهنة الخاصيات، والبرامج، والخبرة، واللعب، إلى غير ذلك)".

ويرى البعض[١] تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه: "القدرة على العمل باستقلالية كالإنسان. وعلم الذكاء الاصطناعي يهدف إلى دراسة سبل وصول الأنظمة إلى العمل باستقلالية". ويرى صاحب هذا التعريف أن الأنظمة المبنية على الذكاء الاصطناعي، في وقتنا الحالي، يمكن أن تتميز بالوعي، ولكنه وعي مازال محدودا، لم يرق بعد إلى مرتبة الوعي الإنساني المعتاد، ومن ثم لا تملك أنظمة الذكاء الاصطناعي الاستقلالية الكاملة، وإنما مجرد استقلالية محدودة، بحسب ما يضعه المبرمج فيها من قواعد تتبعها حرفيا، وبالتالي فلم نصل بعد إلى مرحلة الأنظمة الذكية الحرة مطلقا، التي تملك وعيا مماثلا تماما للوعي المعتاد للإنسان.

إذن يقوم علم الذكاء الاصطناعي على أساليب متطورة، للقيام بأعمال واستنتاجات تشابه إلى حد كبير تلك الأساليب التي تعتمد على الذكاء الإنساني. لذا فهو علم يبحث أولا في تعريف الذكاء الإنساني، وتحديد أبعاده، ثم محاكاة بعض خواصه. فيهدف هذا العلم الجديد إلى فهم العمليات الذهنية المعقدة التي يقوم بها

(١) هيثم السيد أحمد عيسى، الالتزام بالتفسير قبل التعاقد من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨، ص ١٨ وما بعدها.

العقل البشري أثناء التفكير، ثم ترجمة هذه العمليات الذهنية إلى ما يعادلها من عمليات محاسبية، تزيد من قدرة الحاسب على حل المشكلات المعقدة(١).

إذن يتضح مما سبق أن الفرق بين الذكاء الاصطناعي، والذكاء الإنساني يتمثل في القدرة على استحداث النموذج، فالإنسان قادر على ابتكار، أو اختراع هذا النموذج، في حين أن النموذج القائم على الذكاء الاصطناعي هو تمثيل لنموذج سبق استحداثه في عقل الإنسان. كذلك يكمن الفرق في أنواع الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من النموذج، فالإنسان قادر على استعمال أنواع مختلفة من العمليات الذهنية، مثل الاستنتاج، والاختراع، والابتكار. بينما تقتصر العمليات المحاسبية التي يقوم عليها الذكاء الاصطناعي على استنتاجات محدودة، طبقا لقوانين وبديهيات متعارف عليها، يتم برمجتها في البرنامج نفسه(٢).

وباستقراء ما سبق من تعريفات للذكاء الاصطناعي وتحليلها، نرى تعريفه بأنه علم من علوم الحاسب الآلي الذكية، يقوم بعمليات معقدة، يحاكي بها الذكاء البشري،

(١) خالد محمد خير الشيخ، المرجع السابق، ص ٢٦٩.

(٢) خالد محمد خير الشيخ، المرجع السابق، ص ٢٧١. عمار ياسر محمد زهير البابلي، دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة، الفكر الشرطي، القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، المجلد ٢٨، العدد ١١٠، يوليو ٢٠١٩، ص ٧٢.

ويقوم بترجمتها إلى عمليات محاسبية، تعمل على حل المشكلات المعقدة، واتخاذ قرارات بشكل مستقل، دون الرجوع إلى البشر.

ثانيا: أهمية الذكاء الاصطناعي:

يعد الذكاء الاصطناعي، بتطبيقاته واستخداماته المتنوعة، عصب الحياة اليومية في العصر الحديث، حيث يمس الجنس البشري في حاضره ومستقبله. فقد أصبح واقعا ملموسا لا غنى عنه، في ظل التطور التقني الهائل الذي يشهده العالم بأسره الآن، حيث يتم الاعتماد على الحاسب الآلي في أدق تفاصيل الحياة اليومية، من خلال الثورة المعلوماتية، والتقنية المستخدمة من مختلف فئات البشر حول العالم(١).

وتتجلى أهمية الذكاء الاصطناعي في الأمور الآتية:

- يساهم الذكاء الاصطناعي في المحافظة على الخبرات الإنسانية المتراكمة، بنقلها إلى الآلات الذكية.

- يمكن الذكاء الاصطناعي الأشخاص من استخدام اللغة الإنسانية في التعامل مع الآلات، بدلا من لغات البرمجة الحاسوبية، مما يسهل استخدام الآلات من

(١) عبد الرازق مختار محمود، المرجع السابق، ص ١٨٩.

كل فئات المجتمع، بما فيهم من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بعد أن كان استخدام الآلات المتقدمة والمعقدة حكرا على ذوي الخبرات، والمتخصصين في مجال التكنولوجيا، والبرمجة(١).

– يلعب الذكاء الاصطناعي دورا مهما في كثير من الميادين الحيوية، مثل المساعدة في تشخيص الأمراض، ووصف الأدوية، وتقديم الاستشارات القانونية، والمهنية، والتعليم التفاعلي، والمجال الأمني(٢)، والعسكري(٣)، والجراحات الآلية، والمجال الطبي، ومجال التنقل بالسيارات ذاتية القيادة، والطائرات بدون طيار، وصنع السياسات الاجتماعية، وحتى الأنظمة القانونية لم تفلت من تأثير أنظمة الذكاء

(١) عمار ياسر محمد زهير البابلي، المرجع السابق، ص ٧٣.

(٢) فيعد من أحدث التقنيات العالمية للتنبؤ بالجريمة ما يسمى AFR (Automatic face recognition)، وهو يتمثل في خاصية التعرف التلقائي على الوجه، حيث يعمل هذا النظام من خلال تحليل مميزات الوجه الأساسية وعمل تمثيل رياضي لها، ثم مقارنتها مع غيرها من الوجوه المعروفة في قاعدة البيانات داخل الأنظمة الأمنية، لتحديد مدى التطابق. وتستخدم هذه التقنية في المطارات للمساعدة في عملية فحص جوازات السفر. عمار ياسر محمد زهير البابلي، المرجع السابق، ص ٦٢.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول دور الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، واستخدام الروبوتات في الحروب انظر: خديجة محمد درار، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والروبوت، دراسة تحليلية، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات، المجلد ٦، العدد ٣، سبتمبر ٢٠١٩، ص ٢٤٧ وما بعدها.

الاصطناعي الآلية، وغيرها من الأمور الحياتية المهمة التي لا غنى عنها[١].

- قيام الذكاء الاصطناعي بالعديد من الأعمال التي يحفها المخاطر، والأعمال المعقدة، التي لا يستطيع الإنسان القيام بها، وذلك بتوظيف الآلات الذكية للقيام بالأعمال الشاقة، والخطرة، كاستكشاف الأماكن المهجورة، أو المجهولة، والمشاركة في عمليات الإنقاذ في الكوارث الطبيعية، وغيرها من الأمور المعقدة التي تحتاج إلى مجهود ذهني ضخم، واتخاذ قرارات سريعة، وحاسمة[٢].

المطلب الثاني

تطبيقات الذكاء الاصطناعي واستخداماته

تتعدد تطبيقات أنظمة الذكاء الاصطناعي، واستخداماته، بحيث يتميز كل تطبيق، أو نظام بخصائص تمكنه من القيام بأعمال مهمة، تخدم المجتمع البشري. ونوضح ذلك بشيء من التفصيل، على النحو الآتي:

(١) Shlomit Yanisky- Ravid and Luis Antonio Velez- Hernandez, Copyrightability of artworks produced by creative robots and the concept of originality: the formality- objective model, no date, P. 5. Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=2943778. Visited date: 15/11/2022.

(٢) عبد الرازق مختار محمود، المرجع السابق، ص ١٩٠.

أولا: تطبيقات الذكاء الاصطناعي:

تتعدد تطبيقات الذكاء الاصطناعي في حياتنا اليومية، بتعدد وتنوع مظاهر الذكاء البشري. ونبين أهمها على النحو الآتي:

١- النظم الخبيرة:

تعد النظم الخبيرة أحد أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي[١] المستخدمة في مجال الإدارة، فهي تعتمد على أدوات الذكاء الاصطناعي في حفظ وتخزين الخبرات البشرية النادرة، ومحاكاتها، وذلك بالسرعة، والدقة، والقدرة الكبيرة على تخزين كم هائل من المعلومات، والخبرات، والمعارف التي تستخدمها بكفاءة في تحديد، وتشخيص المشاكل، واتخاذ القرارات بشأنها، وحلها، دون الرجوع إلى الخبراء، والمختصين[٢].

(١) Eric Allen Engel, An introduction to artificial intelligence and legal reasoning: Using x talk to model the alien tort claims act and torture victim protection act, Richmond journal of law and technology, Vol. XI, issue 1, 2004, p. 5.

(٢) شيخ هجيرة، المرجع السابق، ص ٨٢. ولمعرفة المزيد حول دور النظم الخبيرة في تفعيل حماية الشركات انظر: لخضر دولي ونفيسة ناصري، دور الذكاء الاصطناعي في مواجهة الجرائم الإلكترونية، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، مجلد ٢، العدد ٢، مايو ٢٠١٨، ص ٦٠ وما بعدها. عدنان عواد الشوابكة، دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي النظم الخبيرة في اتخاذ القرارات الإدارية في البنوك السعودية العاملة في محافظة الطائف، مجلة جامعة الطائف للعلوم

إذن فالنظم الخبيرة هي شكل متطور من أشكال الذكاء الاصطناعي، مبني على المعرفة، حيث يخزن الخبرة، والمعرفة المتراكمة للخبير الإنساني، أي تستخدم كأسلوب مقارن للأسلوب البشري في حل المشكلات المعقدة(١).

٢- التعلم الآلي:

يعد التعلم الآلي من التطبيقات المميزة للذكاء الاصطناعي، ويعرف التعلم الآلي بأنه: "مجموعة من تقنيات البرمجيات التي تسمح للآلة بتكييف السلوك مع بيئتها، دون تدخل الإنسان، أو بتدخله بشكل جزئي، وتقنيا هو تصميم خوارزميات قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة، دون برمجة مسبقة(٢).

٣- اللغات الطبيعية:

تعد اللغات الطبيعية أحد أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وقد ازدهرت في

الإنسانية، المجلد الرابع، العدد ١٥، مارس ٢٠١٧.

(١) Stephen M. McJohn, Book review: Artificial legal intelligence, by Pamela N. Gray Dartmouth publishing Co., 1997, 12 Harvard journal of law and technology 241, Fall 1998, p. 2. He mentioned that: "The second category of artificial intelligence is the expert system, which seeks to reproduce the way that a human expert applies her skills to specific types of problems".

(٢) سامية شهبي قمورة وباي محمد وحيزية كروش، الذكاء الاصطناعي بين الواقع والمأمول، دراسة تقنية وميدانية، الملتقى الأول، الذكاء الاصطناعي: تحد جديد للقانون، حوليات جامعة الجزائر، عدد خاص، ٢٧-٢٨ نوفمبر ٢٠١٨، ص ٢٤.

هذا المجال فروع اللغويات الحسابية، وعلم الفسيولوجي، والفلسفة، وتخليق الأصوات، والترجمة الآلية.

٤- الرؤية بالحاسب:

وقد ساهم هذا التطبيق، من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، في تطور تقنيات تعرف البصمات، وتطور التقنيات الالكترونية التي تحاكي نظم الرؤية الطبيعية لدى الإنسان.

٥- الروبوتات الآلية:

وهو أحد أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وأكثرها شهرة، وانتشارا، والتي يمكن أن نلمسها في حياتنا المعاصرة، وهو يتمثل في استخدام الهندسة الميكانيكية، والهندسة الكهربائية في تصميم وتطبيق الإنسان الآلي، أو الروبوتات الصناعية، وذلك كاستخدام أذرع الروبوت في تجميع السيارات تلقائيا في المصانع، وكاستخدام الكلب الآلي الياباني الذي يطلق عليه اسم "Asimo"، والذي يقوم بالمساعدة في الأعمال المنزلية[١].

(١) Anja Oskamp and Arno R. Lodder, Introduction: law, information technology, and artificial intelligence, Computer/ law institute, VU Amsterdam, Netherlands, 2006, p. 11.

٦- الحساب والبرمجة الآلية:

يعد الحساب، والبرمجة الآلية أحد أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي ساهمت في تطور علم الرياضيات، والحاسب[١].

٧- الشبكات العصبية الاصطناعية:

تتمثل الشبكات العصبية الاصطناعية في تقنيات حسابية، يتم تصميمها لمحاكاة طريقة عمل الدماغ البشري[٢]، فهي تمثل مجموعة مترابطة من وحدات المعالجة، تسمى الخلايا العصبية الاصطناعية، تقوم بمحاكاة عمل الخلايا العصبية البيولوجية.

وتستخدم هذه الشبكات في مجالات متعددة، منها: المجال الطبي، والهندسي، والإنسان الآلي، والمحاسبة، والحاسب الآلي، والبورصة، كتوقع أسعار الأسهم، وغير ذلك من المجالات[٣].

(١) عبد الرازق مختار محمود، المرجع السابق، ص ١٩٣.
(٢) Stephen M. McJohn, previous reference, p. 2.
(٣) هيثم السيد أحمد عيسى، المرجع السابق، ص ٢٣.

ثانيا: استخدامات الذكاء الاصطناعي:

تستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي في العديد من المجالات، أهمها:

١- علاقات العملاء:

يستخدم الذكاء الاصطناعي في مراعاة البعد الاجتماعي في التعامل مع العملاء، حيث يتمكن العملاء من الاتصال بشكل مباشر مع مقدم الخدمة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، فأصبحوا قادرين على إنشاء، واختيار السلع والخدمات التي تناسبهم بصورة أفضل، مما يزيد من قدرة الشركات على معرفة رغبات، واحتياجات العملاء، ودمجها في قواعد بيانات التسويق، للتفاعل على شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة.

٢- التنقل:

لقد أدمج مصنعو وسائل النقل المختلفة الذكاء الاصطناعي، والتقنيات الجديدة، والمتطورة في السيارات، والقطارات، والطائرات، حيث أصبحت مزودة بأجهزة استشعار، ورادار، وكاميرات، ونظام تحديد الموقع، وتثبيت السرعة، بل أصبحت هناك سيارات بدون سائق، وطائرات بدون طيار، وذلك ساهم، بلا شك، في تحسين الأمان على الطريق، وسرعة تدفق حركة المرور، وتقليل الوقت المستغرق في النقل[١].

(١) عبد الرازق مختار محمود، المرجع السابق، ص ١٩٥.

٣- الطب:

يساعد الذكاء الاصطناعي في جمع، وتحليل المعلومات، والبيانات، ومن ثم يساهم في عملية تشخيص الأمراض، وتحديد وسائل العلاج، والدواء، والعمليات الجراحية الآلية.

٤- أتمتة المنزل:

يتميز المنزل الذكي، الذي يعمل بنظام الذكاء الاصطناعي، بإمكانية التحكم في الإضاءة، والتدفئة، والتهوية، ومنظم الحرارة الذكي، وكافة الأجهزة المنزلية التي تعمل بالأنظمة الذكية.

٥- الوكيل الذكي:

الوكيل الذكي هو تطبيق وظيفته مساعدتنا على إنجاز أمورنا ومهامنا اليومية، ويتميز بالخصوصية، والقدرة على مساعدة الآخرين، من مساعدي البرمجيات البشرية، والقدرة على التعلم، وتحسين، واستمرار أداء المهمة.

وأخيرا يستخدم الذكاء الاصطناعي في العديد من المجالات الأخرى، مثل المجال الأمني، والعسكري، والطبي، والصناعي، والتعليمي، والخدمي، وغيرها من المجالات الحيوية التي لا غنى عنها في حياتنا المعاصرة[١].

(١) عبد الرازق مختار محمود، المرجع السابق، ص ١٩٦.

الفصل الأول

ماهية الشخصية القانونية ومدى الاعتراف بها للذكاء الاصطناعي

تمهيد وتقسيم:

الشخصية القانونية هي الصلاحية لاكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات. وهي، في الأصل، تثبت للشخص الطبيعي، أي الإنسان، باعتباره قادرا على اكتساب الحقوق، والتحمل بالواجبات. ولكن أيضا اعترف المشرع لمجموعات من الأموال، أو الأشخاص، بالشخصية الاعتبارية، لذلك يطلق عليهم الأشخاص الاعتبارية، أو المعنوية، وذلك مراعاة لضرورات عملية، واقتصادية معينة.

ولكن يثور التساؤل: هل ترتبط الشخصية القانونية بكيان معين كهؤلاء؟ أم يمكن أن تمتد لتشمل أنظمة الذكاء الاصطناعي، بالنظر لما تتمتع به من خصائص تقربها من البشر، أهمها: القدرة على التعلم الذاتي، والتفاعل مع الآخرين، والقدرة على اتخاذ القرارات، بشكل مستقل عن صانعها، أو مالكها؟

وهذا بالطبع بدوره يثير العديد من الإشكاليات القانونية، منها ما يتعلق بمدى، وحدود الحقوق التي يمكن أن يتمتع بها الذكاء الاصطناعي، ومدى مسئوليته عن

الأضرار التي يسببها للغير.

لذا يتعين بداية معرفة ماهية الشخصية القانونية، وشروط منحها، ومدى تمتع أنظمة الذكاء الاصطناعي بها، والآثار القانونية المترتبة على ذلك.

وبناء على ما تقدم، نرى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: ماهية الشخصية القانونية.

المبحث الثاني: مدى الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول

ماهية الشخصية القانونية

تمهيد وتقسيم:

قدمنا من قبل بأن الشخصية القانونية، كأصل، يتمتع بها الإنسان، أي الشخص الطبيعي، بما أنه قادر على اكتساب الحقوق، والتحمل بالتزامات، ولكنها لا تقتصر في الحقيقة على الإنسان وحده، وإنما قد تشمل غيره.

ومن ثم يثار التساؤل حول ما إذا كانت الشخصية القانونية تمنح باعتبار

الشخص إنسانا، بمعنى هل ترتبط الشخصية القانونية بوصف الإنسان؟ أم أنها ترتبط بأي كيان يكون قادرا على اكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات؟

وإذا كان الأمر كذلك، فما هي المقومات التي يمكن على أساسها التمتع بهذه الشخصية؟ وما الآثار القانونية المترتبة على الاعتراف بها لأي كيان؟

وبناء على ما تقدم من تساؤلات، نرى الإجابة عليها من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم الشخصية القانونية.

المطلب الثاني: عدم ارتباط الشخصية القانونية بالصفة الإنسانية.

المطلب الأول

مفهوم الشخصية القانونية

الشخصية القانونية هي الصلاحية لاكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات. وكقاعدة عامة، لا تثبت الشخصية القانونية إلا للإنسان، أي الشخص الطبيعي، ومع ذلك فقد تثبت هذه الشخصية لمجموعات من الأشخاص، أو الأموال، وهو ما يطلق عليها الأشخاص الاعتبارية، أو المعنوية، كالشركات، والجمعيات، والمؤسسات، حيث

قدر المشرع القيمة الاجتماعية، والاقتصادية، والأهمية الكبيرة لهذه التجمعات، مما اقتضى الاعتراف لها بالشخصية القانونية، أي بصلاحيتها لاكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات[١].أما الكائن الذي لا يصلح لاكتساب أي حق من الحقوق، فلا تثبت له الشخصية القانونية[٢].

ويلاحظ أن القوانين الحديثة تعترف بالشخصية القانونية لكل إنسان، بغض النظر عن مدى ما يتمتع به من قدرة على التمييز، وبصرف النظر أيضا عن مدى ما يتمتع به من حقوق، وما يتحمل به من التزامات[٣].

وعلى ذلك لا يشترط للتمتع بالشخصية القانونية قدرة الشخص على اكتساب الحقوق، أو التحمل بالالتزامات بنفسه، بل يكفي أن يتم ذلك عن طريق من يمثله، ومن ثم تثبت الشخصية القانونية للطفل غير المميز، وكذلك المجنون، رغم انعدام إرادتهما، ومن ثم، فالإرادة ليست هي مناط الشخصية القانونية[٤].

(١) نبيل إبراهيم سعد، المبادئ العامة للقانون، نظرية القانون- نظرية الحق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص ١٦٧.

(٢) محمد لبيب شنب، دروس في نظرية الحق، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٩٨.

(٣) نبيل إبراهيم سعد، المرجع السابق، ص ١٦٨.

(٤) محمد حسين منصور، نظرية الحق، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٣١٩.

والأصل أن الشخصية القانونية للإنسان تبدأ بتمام الولادة حيا، وتنتهي بوفاته، وفيما بينهما يبقى لهذه الشخصية القدرة على اكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات(١).

إذن يشترط لاكتساب الشخصية القانونية، أي الصلاحية لاكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات أن يولد الإنسان حيا. أما إذا ولد الجنين ميتا، فإنه لا يثبت له أي حق، ويعتبر كأن لم يكن، وتزول الحقوق التي تقررت له وهو جنين بأثر رجعي(٢).

وإذا كان الأصل أن تبدأ الشخصية القانونية بالميلاد، وتنتهي بالوفاة، إلا أن هذا الأصل غير مطلق، إذ إن هناك اعتبارات تقتضي الخروج عليه، إما ببدء الشخصية القانونية قبل الولادة، وذلك بتمتع الجنين بشخصية قانونية ناقصة، أو قاصرة، وإما بانتهاء الشخصية القانونية دون التأكد من الموت الحقيقي، فيما يطلق عليه الموت الحكمي(٣).

وتتمتع الشخصية القانونية للإنسان بعلامات، وسمات تميزه عن غيره، ومن أهم هذه السمات، أو المميزات: حق الشخص في الاسم، وهو وسيلة التعرف عليه.

(١) نبيل إبراهيم سعد، المرجع السابق، ص ١٦٨.

(٢) عيسى أمعيزة، بداية شخصية الجنين وطبيعته القانونية بين الشريعة والقانون، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد ١٧، ٢٠١٤، ص ١٧٨.

(٣) نبيل إبراهيم سعد، المرجع السابق، ص ١٦٨.

والحالة، أي تحديد مركزه الأساسي بالنسبة إلى الدولة، أو الأسرة، أو الديانة. وأيضا الموطن، وهو التحديد القانوني للمكان الذي يقيم فيه الشخص عادة. وأخيرا الذمة المالية، وهي تعبر عن مجموع ما للشخص من حقوق، وما عليه من التزامات مالية(١).

نستخلص مما تقدم أن أغلبية النظم القانونية تعترف بصورتين للشخص القانوني هما: الشخص الطبيعي، والشخص الاعتباري. ويتم الاعتراف بالأشخاص الطبيعيين لحقيقة بسيطة وهي كونهم بشر. وبالمقارنة فإن الأشخاص الاعتباريين هم كيانات غير بشرية، يمنحها القانون حقوقًا، وواجبات معينة، وأن الشركات، والصور الأخرى من تجمعات الأعمال، هي الأمثلة الأكثر شيوعًا، ولكن فإن العديد من الصور الأخرى من الممكن منحها الشخصية القانونية. فالكيانات الدينية، والحكومية، وما بين الحكومات، يجوز لها أن تتصرف كأشخاص اعتبارية على المستوى الوطني، والدولي(٢).

فالشخصية القانونية تحمل معها حقوقا والتزامات، ولكن تلك الحقوق

(١) نبيل إبراهيم سعد، المرجع السابق، ص ١٧٤.

(٢) Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, Cambridge University press for the British institute of international and comparative law, Vol. 69, October 2020, p. 822.

والالتزامات ليست هي ذاتها لكل الأشخاص داخل النظام القانوني. فنجد ذلك حتى بين الأشخاص الطبيعيين، ويعكس هذه الحقيقة الكفاح من أجل التساوي في الحقوق الخاصة بالنساء، والأقليات العرقية، والدينية، والجماعات المضرورة الأخرى(١).

إذن فالشخص القانوني هو الكيان الذي يمكن أن يتمتع بالحقوق، ويتحمل الالتزامات، وهذا يتطلب، بلا شك، الوجود الحقيقي لهذا الكيان، بغض النظر عن طبيعته، سواء كانت بشرية، أو اعتبارية، أو حيوانية، أو غير ذلك. بالإضافة إلى ضرورة مساهمة هذا الكيان في تحقيق هدف القانون لاكتساب الشخصية القانونية. فالقانون لا يمنح الشخصية القانونية للإنسان البشري لمجرد كونه كيانا مستقلا، وإنما لكونه فردا فعالا في المجتمع(٢).

(١) P French, The Corporation as a Moral Person, AmPhilQ, 16(3), 1979, p. 207.

(٢) طلال حسين علي الرعود، المسئولية المدنية عن أضرار مشغلات التكنولوجيا ذات الذكاء الاصطناعي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢٢، ص ٧٨. علي فيلالي، الشخصية القانونية كوسيلة لحماية الطبيعة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ٣١.

المطلب الثاني

عدم ارتباط الشخصية القانونية بالصفة الإنسانية

تعترف التشريعات الحديثة، كما قدمنا، بالشخصية القانونية لكل إنسان، بغض النظر عن مدى ما يتمتع به من قدرة على التمييز.

بيد أن هناك من الأمور ما يعجز الإنسان عن تحقيقها بمفرده، حيث إن جهده وعمره مؤقت، وإنما تحتاج هذه الأمور إلى تضافر جهود العديد من الأشخاص، أو توافر رأس مال كبير لا يستطيع الفرد توفيره، ومن هنا دعت الاعتبارات العملية إلى اعتراف المشرع بالشخصية القانونية للأشخاص الاعتبارية، أو المعنوية، كالشركات، والجمعيات، والمؤسسات، تكون صالحة لاكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات، بصورة مستقلة عن الشخصية القانونية للأشخاص، أو الشركاء المكونين لها[١].

ومن ثم فالصلاحية لاكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات ترتهن بوجود كيان متميز، ذي قيمة اجتماعية واقتصادية معينة، تجعله أهلا لاكتساب الحقوق، والتحمل

(١) Alaa Eltamemey, Legal regulation of commercial companies, Mansoura Universty, School of law, no publisher, no date, p. 18.

بالالتزامات[١].

ومن ثم فالشخصية القانونية، في التشريعات الحديثة، لا تثبت للإنسان فقط، بل تثبت أيضا لكائنات غير إنسانية، لا تدرك بالحس، وعلى الرغم من ذلك فهي تتمتع بالشخصية القانونية[٢].

فالشركة، على سبيل المثال، وهي تتمثل في مشاركة شخصين، أو أكثر بالمال، أو العمل، في إنجاز مشروع معين، تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة عن شخصية الشركاء فيها، هذه الشخصية تمنحها الصلاحية لاكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات[٣].

ومن ثم لم تعد الشخصية القانونية مقتصرة على الأشخاص الطبيعيين، بل تمتع بها شخصيات أخرى تقوم بنشاط قانوني، نشأت من اجتماع مجموعة من الأشخاص الطبيعيين، أو من تخصيص مجموعة من الأموال لإنجاز هدف معين، وتتمتع بكيان مستقل عن شخصية الأفراد المكونين لها، أو عن شخصية من قام بتخصيص الأموال، وهؤلاء الأشخاص ما يطلق عليهم اسم الأشخاص الاعتبارية، أو

(١) نبيل إبراهيم سعد، المرجع السابق، ص ٢٠٦.

(٢) محمد حسين منصور، المرجع السابق، ص ٤٣٧.

(٣) Alaa Eltamemey, previous reference, p. 18.

المعنوية[١].

والأشخاص الطبيعية تسري فيها حياة طبيعية، ولها إرادة مشتقة من هذه الحياة، بينما تسري في الأشخاص المعنوية حياة معنوية، ولها إرادة من نوع هذه الحياة، لذا سميت الأولى أشخاصا طبيعية، بينما أطلق على الثانية أشخاصا معنوية[٢].

وجدير بالذكر أن الشخص الاعتباري يمنح الشخصية القانونية بالقدر اللازم لتحقيق أهدافه. فالمؤسسات، على سبيل المثال، وهي تتمثل في مجموعة من الأموال، تخصص لغرض من أغراض البر، أو المنفعة، كالمستشفيات، أو المعاهد العلمية، أو الملاجئ، تتمتع بالشخصية القانونية على نحو مستقل عن الشخصية القانونية لمؤسسيها، وتبقى مجموعة الأموال متمتعة بهذه الشخصية القانونية، على الرغم من فناء أصحابها[٣].

كما تجدر الإشارة إلى أن الشخص الاعتباري لا يتمتع بالشخصية القانونية،

(١) نبيل إبراهيم سعد، المرجع السابق، ص ٢٠٧.

(٢) سليمان مرقس، شرح القانون المدني ١، المدخل للعلوم القانونية، وشرح الباب التمهيدي من التقنين المدني، المطبعة العالمية، ١٩٦٧، ص ٥٢٨.

(٣) نبيل إبراهيم سعد، المرجع السابق، ص ٢٠٧.

ولا يدخل في نطاق الحياة القانونية، إلا من خلال اعتراف المشرع به، سواء كان هذا الاعتراف عاما، أو خاصا.

ويتمثل الاعتراف العام بالشخصية القانونية في وضع المشرع لشروط عامة مسبقة، إذا توافرت في مجموعة من الأشخاص، أو الأموال، اكتسبت الشخصية القانونية بقوة القانون، دون الحاجة إلى الحصول على إذن خاص من جانب المشرع بشأن كل مجموعة على حدة، وذلك كالجمعيات، والشركات، والأوقاف(١).

أما الاعتراف الخاص بالشخصية القانونية، فيكون عن طريق اعتراف خاص من جانب المشرع بصدد كل حالة على حدة، باكتساب الجهة، أو المجموعة من الأشخاص، أو الأموال، للشخصية القانونية. وذلك كاعتراف المشرع، في قوانين خاصة، بالشخصية الاعتبارية لمؤسسة أبنية التعليم، واللجنة العليا للإصلاح الزراعي(٢).

ومن ثم فإرادة المشرع هي التي تصنع الشخصية القانونية، تحقيقا للأغراض

(١) فالشخص الاعتباري ينشأ متى كان من الأشخاص التي وردت في المادة ٥٢ من القانون المدني من بداية تكوينه وبقوة القانون دون الحاجة إلى الحصول على ترخيص خاص بذلك، وهذه الأشخاص تتمثل في الجمعيات والشركات، سواء كانت تجارية، أو مدنية، والأوقاف، والمؤسسات، والدولة، وأيضا المديريات، والمدن، والقرى.

(٢) نبيل إبراهيم سعد، المرجع السابق، ص ٢٠٩.

الاجتماعية، والاقتصادية، والإنسانية التي تهدف إليها[١].

وجدير بالذكر أنه متى نشأ الشخص الاعتباري، وثبت له الشخصية القانونية على هذا النحو، أصبح صالحا لاكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات، كما هو الحال بالنسبة للشخص الطبيعي، حيث يمكن أن يكون له اسم يميزه عن غيره، يتمتع بنفس الحماية المقررة لاسم الشخص الطبيعي، كما يمكن أن يكون له موطن خاص به، مستقل عن موطن الأشخاص المكونين له، ويعتبر الموطن، المقر المعتبر قانونا في مخاطبة الشخص الاعتباري فيما يتعلق بنشاطه القانوني، كما يمكن منح الشخص الاعتباري جنسية دولة معينة، تنصرف إلى وجود رابطة تبعية بينه وبين دولة معينة، يخضع لقانونها، وتكون مستقلة عن جنسية الأشخاص المكونين له، وأخيرا يكون للشخص الاعتباري ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للأشخاص المكونين له، ولذا لا يمكن لدائني هؤلاء الأشخاص أن يرجعوا بديونهم على الشخص الاعتباري، كما يستتبع ذلك أيضا أنه يجوز مقاضاته، كما يجوز له أن يقاضي غيره، برفع الدعاوى عن طريق ممثليه، على أن تنصرف آثار هذه الدعاوي إلى ذمته المالية الخاصة[٢].

وينبني على ما تقدم، أن الشخص الاعتباري، بمنحه الشخصية القانونية،

(١) محمد حسين منصور، المرجع السابق، ص ٤٤١.

(٢) نبيل إبراهيم سعد، المرجع السابق، ص ٢١١ وما بعدها.

يتحمل المسئولية المدنية عن الأخطاء التي يرتكبها ممثلوه، بسبب أو بمناسبة ممارسة النشاط المتعلق بالشخص الاعتباري، وفي حدود اختصاصهم، حيث يقومون بتمثيله في هذا النشاط. كما تنعقد المسئولية الجنائية للشخص الاعتباري عن الجرائم التي يرتكبها ممثلوه، بسبب أو بمناسبة ممارسة نشاطه، مع مراعاة الطبيعة الخاصة للشخص الاعتباري، فيما يتعلق بالعقوبات التي يمكن أن تفرض عليه، كالغرامة، والمصادرة، والوقف، والإغلاق(١).

يتبين مما قدمنا أن الشخصية القانونية لا ترتبط أو تتلازم مع الصفة الإنسانية. وخير دليل على ذلك أيضا أنه لم يكن للرقيق قديما شخصية قانونية، على الرغم من أنهم من بني الإنسان، حيث كان لسيدهم عليهم حق ملكية، وبالتالي كان الرقيق كالأشياء.

كذلك في الشرائع القديمة كان يتم إهدار الشخصية القانونية للمحكوم عليهم في بعض الجرائم، وحرمانهم من الحقوق، فتختفي بذلك شخصيتهم القانونية، ولا يصلحون لاكتساب الحقوق، أو التحمل بالالتزامات. فكانوا أمواتا في نظر القانون

(١) نبيل إبراهيم سعد، المرجع السابق، ص ٢١٥.

آنذاك، رغم بقائهم على قيد الحياة في الواقع[١].

وتميل بعض الآراء إلى التوسع في نطاق الكائنات المعترف بها لتتجاوز الإنسان ذاته، وتنتقل إلى الحيوانات، لاسيما الذكية منها، كالدلافين، والشامبانزي، بمنحها نوعا من الحماية القانونية القريبة من الذاتية القانونية[٢].

فقد أقر حديثا العديد من التشريعات الأوروبية بعضا من خصائص وصفات الشخصية القانونية للحيوانات، منحت لها حقوقا يجب احترامها، واعتبرت التعدي عليها مرتبا للمسئولية الجنائية، والمدنية[٣].

وبالمثل، تم الاعتراف، بدرجة معينة، بالشخصية الاعتبارية للأشجار، على أساس أسباب متعلقة بالتنمية المستدامة[٤].

---

(١) محمد حسين منصور، المرجع السابق، ص ٣١٩.

(٢) إياد مطشر صيهود، المرجع السابق، ص ١٠٠، ١٠١.

(٣) Suzanne Antoine, Rapport sur le regime juridique de l'animal, le garde des sceaux le 10 Mai 2005, p. 23es.

مشار إليه في: محمد محمد القطب مسعد، مدى ملاءمة قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي، مجلة كلية الشريعة والقانون، فرع جامعة الأزهر بطنطا، العدد ٣٦، ٢٠٢١، ص ٨١.

(٤) Nicolas Petit, Law and regulation of artificial intelligence and robots: Conceptual framework and normative implications, working paper, 9/3/2017, p. 11. Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=2931339. Visited date: 5/11/2022. He mentioned

كما تتجه بعض التشريعات إلى الاعتراف للطبيعة أو بعض عناصرها بالشخصية القانونية وهو الأمر الذي يسهم بدرجة كبيرة في الدفاع عن حقوقها قضائيا.

ففي الإكوادور اعترف الدستور الصادر في ٢٠٠٨ بالشخصية القانونية للأرض الأم، حيث نص في المادة ٧٢ منه على أنه: "للطبيعة أو أرض الأم التي تتحقق فيها الحياة الحق في احترام تكامل وجودها، والمحافظة وتنامي دوائرها الحيوية، وتكوينها، ووظائفها، وعمليات تطورها".

وفي بوليفيا يعترف القانون للطبيعة بالحق في الحياة، والتنوع، والتوازن، والحصول على المياه والهواء الصافي، والتأهيل، والوجود بدون تلوث[١].

وكذلك في الهند، يكون للتماثيل والأصنام الحق في الميراث، وتكون قادرة على المقاضاة من خلال الممثل القانوني. وكذلك الاعتراف بالشخصية القانونية للحيوانات والأنهار في نيوزلندا، وقد وصل الأمر إلى حد منح الأشخاص الاعتباريين الحق في حرية التعبير عن الرأي، الذي يتمتع به الأشخاص الطبيعيون، في الولايات

---

that: "Similarly, a certain degree of legal personhood has been recognized to trees on grounds of sustainable development".

(١) محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٩٢.

المتحدة الأمريكية.

ومن ثم يمكن في بعض الأحوال، والظروف أن تصبح الكيانات غير البشرية أشخاصا قانونيين، وهو ما يفرض ضرورة التمييز بين الشخصية القانونية، والإنسان بالمعنى البيولوجي[١].

وباستقراء ما سبق نجد أن المشرع قد يعترف ويمنح الشخصية القانونية لأي كيان، حتى ولو كان غير الإنسان، متى دعت الضرورات العملية، والاجتماعية، والاقتصادية ذلك. وهذا ما يدعونا إلى القول بإمكانية اعتراف المشرع بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي أيضا، استنادا إلى ذات الاعتبارات، خاصة مع أهمية أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتغلغلها في حياتنا اليومية، بحيث أصبح لا غنى عنها. وهذا ما سنعالجه في المبحث الثاني.

(١) إياد مطشر صيهود، المرجع السابق، ص ١٠٩.

المبحث الثاني

مدى الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

تمهيد وتقسيم:

تواجه مسألة الاعتراف بالشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي جدالا فقهيا، وتشريعيا شديدا، ما بين مؤيد لهذه الفكرة، وبين معارض.

فنظرا لما يتمتع به الذكاء الاصطناعي من خصائص، أهمها، كما ذكرنا من قبل، الاستقلالية في اتخاذ القرارات، والقدرة على التعلم الذاتي، والتعامل مع الآخرين، لذا اتجه الرأي نحو ضرورة تعديل التنظيم القانوني بما يشمل الذكاء الاصطناعي، ويمنحه الشخصية القانونية، قياسا على الشخصية الاعتبارية التي يتمتع بها الشخص الاعتباري، وذلك مراعاة للاعتبارات، والضرورات العملية، والاقتصادية.

بيد أن مسألة منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي لا تعد أمرا سهلا، بل يحفها كثير من المخاطر، والتحديات القانونية، أهمها صعوبة الاعتراف له ببعض الحقوق، أو عدم ملاءمتها لطبيعته، كما أنه يصعب تحميله بالالتزامات، وأهمها المسئولية عن الأضرار التي يسببها، خاصة مع ما يستتبعه ذلك من تحلل الصانع،

أو المشغل للذكاء الاصطناعي من المسئولية.

وبناء على ما تقدم، نرى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تأييد الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: تحديات الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول

تأييد الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

بداية، يتعين علينا أن نعرض للاتجاه المؤيد لفكرة منح، والاعتراف بالشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي من خلال النقاط المهمة الآتية:

أولا: مضمون الاتجاه:

لقد ظهر العديد من الدعوات[١] التي تؤيد منح الشخصية القانونية للذكاء

(١) أحمد مصطفى الدبوسي السيد، مدى إمكانية منح الذكاء الاصطناعي حق براءة الاختراع عن ابتكاراته، هل يمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي مخترعا؟، وفقا لأحكام القانون الإماراتي، مجلة معهد دبي القضائي، العدد ١٣، السنة التاسعة، إبريل ٢٠٢١، ص ٩٨. إياد مطشر صيهود، المرجع السابق، ص ١٦.

الاصطناعي، سواء بصورة ضمنية، أم صريحة، ومن ثم يكون له القدرة على اكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات. هذه الدعوات تفترض أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تقترب من الصفات البشرية، بطريقة تعطيهم الحق في اعتراف مشابه أمام القانون.

فالواقع أن الاعتراف بالأهلية، ومنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، التي بموجبها يستطيع اكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات، لم يعد خيالا علميا، بل بدأ يظهر جليا في الساحة القانونية، ومن ثم يتعين البحث فيه، وفي الظروف المحيطة به، وتحديد نطاقه.

فكما يمكن منح شهادة تصديق إلكتروني لبعض المواقع الإلكترونية، لتثبت مصداقيتها من مزودي خدمات التصديق، فيتعين أن يكون هناك أيضا شهادة تثبت أهلية الذكاء الاصطناعي، وشخصيته القانونية[١].

ثانيا: أسانيد تأييد الاتجاه:

استند أصحاب الاتجاه القائل بضرورة منح الذكاء الاصطناعي الشخصية

Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, previous reference, p. 819. G Hallevy, Liability for Crimes Involving Artificial Intelligence Systems, Springer, 2015; Y Hu, Robot Criminals, 52 UMich JL Reform, 2019, p. 487.

(١) أحمد مصطفى الدبوسي السيد، مدى إمكانية منح الذكاء الاصطناعي حق براءة الاختراع عن ابتكاراته، المرجع السابق، ص ٩٨.

القانونية إلى عدة أسانيد، نعرض لها بشيء من التفصيل على النحو الآتي:

١- القياس على الشخصية القانونية للأشخاص الاعتبارية:

لقد أصبحت أنظمة الذكاء الاصطناعي أكثر تعقيدًا، وتلعب دورًا أكبر في المجتمع، لذا ظهرت الدعوات بأنه ينبغي أن يكون لها صورة ما من الشخصية القانونية. وقد بدأت هذه الدعوات من منطلق المقارنة بالأشخاص الاعتبارية، مثل الشركات، والجمعيات، والمؤسسات.

كما قد أسس أصحاب هذه الدعوات رأيهم، سواء ضمنيا، أو صراحة، على أن اقتراب أنظمة الذكاء الاصطناعي وعدم قابلية التمييز بينها وبين البشر يجعلها تستحق مركزا قانونيا مشابها للأشخاص الطبيعيين.

ويلاحظ أن معظم الأنظمة القانونية يمكنها أن تنشئ فئة جديدة من الأشخاص القانونية، لذا ينبغي أن يكون لأنظمة الذكاء الاصطناعي هذه الشخصية القانونية[١].

فإذا ما نظرنا إلى الشخص الاعتباري على أنه موضوع للقانون دون جسد

(١) Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, previous reference, p. 819.

بشري، سنكون بصدد وعاء للحقوق والواجبات، لتصبح الروبوتات كالشركات، على أن يتم تسجيل كل روبوت في سجل يُعادل السجل التجاري للشركات، ويحصل على الشخصية القانونية منذ وقت التسجيل، ومن هذا الوقت يمكن تعويض الغير الذين تسبب الروبوت بإحداث الضرر له، ويتحمل أيضا المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي يرتكبها.

فالشركات، وإن كانت لها شخصية اعتبارية، إلا أنها لا تمارس الحقوق بصورة مباشرة، وإنما من خلال ممثلها القانوني، وهذا الدور بلا شك يمكن أن يُناط بالممثل عن الروبوت أثناء التسجيل، مع الأخذ في الاعتبار أنه كلما زادت قدرة الروبوت على اتخاذ القرارات بصورة منفردة ومستقلة، كلما زادت مسئوليته[١].

ويلاحظ أن الشخصية القانونية الإلكترونية للروبوت تتميز، من الناحية القانونية، عن الشخصية الاعتبارية الممنوحة قانونا للأشخاص الاعتبارية، كالشركات، من ناحية أن الروبوت سيمنح التفكير الآلي الذاتي، وليس الإنساني، بما يبرر منحه الذمة المالية المستقلة[٢].

(١) إياد مطشر صيهود، المرجع السابق، ص ٤٠.

(٢) إياد مطشر صيهود، المرجع السابق، ص ٤٨.

ويقترح جانب من الفقه[١] إلى قياس الذمة المالية المستقلة للأشخاص الاعتبارية، وقدرتهم على دفع تعويضات، على الروبوتات، والأنظمة الذكية، وذلك بمنحها أصولا مالية، كالقيمة السوقية لبرامج الروبوتات، وقواعد البيانات، وإيرادات استخدامها، وأرباح بيعها، واستغلالها، فكل ذلك يعد أصولا مالية تبرر منحها الشخصية المعنوية، كالشركات ذات الذمة المالية المستقلة.

وبالنظر إلى تاريخ الشركات، والأشخاص القانونية الاعتبارية الأخرى، لا يبدو من المشكوك فيه أن معظم الأنظمة القانونية يمكنها أن تمنح أنظمة الذكاء الاصطناعي صورة ما من الشخصية[٢].

٢- الاستناد إلى توصية البرلمان الأوروبي:

فقد أصدر البرلمان الأوروبي قرارًا بتاريخ ١٦ من فبراير ٢٠١٧، يطلب فيه من المفوضية الأوروبية في بروكسل تقديم اقتراح بشأن قواعد القانون المدني المتعلقة بالروبوت؛ وذلك بهدف استحداث إطار قانوني خاص لتنظيم المسئولية المدنية

(١) طلال حسين علي الرعود، المرجع السابق، ص ٩٥. أحمد كمال أحمد، الطبيعة القانونية للوكيل الذكي على شبكة الإنترنت، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٣٠٩.

(٢) Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, previous reference, p. 821.

لأنظمة الروبوتات الذكية المُستقلة، حيث دعا المفوضية إلى "الاعتراف بشخصية قانونية خاصة للروبوتات، بحيث يمكن التعامل مع الروبوتات المستقلة الأكثر تطورًا كأشخاص إلكترونية مسئولة، على أن يقتصر منح هذه الشخصية الإلكترونية على الروبوت القادر على اتخاذ قرار مستقل، والذي يمكنه التفاعل بشكل مستقل مع الغير"(١).

إذن تبنى البرلمان الأوروبي إنشاء مركز قانوني خاص بالنسبة للإنسان الآلي على المدى الطويل، حتى يمكن إقامة بشر آليين أكثر تعقيدًا، ولديهم القدرة على التشغيل الذاتي، ولديهم مركز قانوني كأشخاص قانونية إلكترونية، مسئولين عن إصلاح أي ضرر قد يتسببون فيه، فضلًا عن تطبيق الشخصية القانونية الإلكترونية على الحالات التي يصدر فيها البشر الآليون قرارات مستقلة، أو يتفاعلون فيها مع

(١) Le Parlement européen a voté une résolution demandant a la Commission de Bruxelles de presenter une proposition de directive sur les règles de droit civil sur la robotique " à la création, à terme, d'une personnalité juridique specifique aux robots pour qu'au moins les robots autonomes les plus sophistiques puissent être considérés comme des personnes électroniques responsables et que soit conférée la personnalité électronique à tout robot prenant une décision autonome ou interagissant de manière indépendante avec des tiers".

مشار إليه في: محمود حسن السحلي، أساس المُساءلة المدنية للذكاء الاصطناعي المُستقل، "قوالب تقليدية أم رؤية جديدة؟"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، العدد الثاني ٢٠٢٢، ص ١٣٧.

أشخاص من الغير بصورة مستقلة[١].

ولذا يمكن اعتبار الروبوت في هذه الحالة ذا شخصية إلكترونية، هذه الشخصية قد تكون مستقلة عن الإنسان، ومسئولة عن جبر الضرر الذي تسببه للغير[٢].

وقد برر البرلمان الأوروبي الاعتراف بالشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي المُستقل، بضرورة التغلب على أوجه القصور في قواعد المسئولية المدنية التقليدية في مواجهة أخطار الأجيال الجديدة من الروبوتات المستقلة، التي لا يمكن توقع تصرفاتها، أو دفع أضرارها[٣].

٣- الاستناد إلى الخصائص التي يتمتع بها الذكاء الاصطناعي:

قدمنا بأن العديد من الدعوات التي تؤيد منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي تفترض بصورة ضمنية، أو صريحة، أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تتميز ببعض الصفات التي تقترب من الصفات البشرية، بطريقة تعطيهم الحق في

(١) Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, previous reference, p. 821.

(٢) إياد مطشر صيهود، المرجع السابق، ص ٣٩.

(٣) محمود حسن السحلي، المرجع السابق، ص ١٣٨.

اعتراف مشابه أمام القانون[١].

فبالتالي لا يمكن القول باعتبار الذكاء الاصطناعي شيئا، لتعارض ذلك مع قدرته على التعلم الذاتي، والتطور، ولاستقلاله في اتخاذ القرارات، والتصرفات، دون الرجوع إلى مستخدمه، وذلك يؤهله، بلا شك، لأن يكون أهلا لاكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات[٢].

ولا شك أن الخصائص، والسمات التي تتميز بها آلات الذكاء الاصطناعي، كالتعلم الذاتي، والقدرة على تخزين المعلومات، والبيانات، والمعارف المتراكمة، والاستقلالية في اتخاذ القرارات، والتكيف مع البيئة المحيطة، والقدرة على الإبداع والابتكار. كل هذه الخصائص والصفات كانت الدافع وراء الثقة من جانب المشرع الأوروبي لمنحها الشخصية القانونية.

هذا فضلا عن أن الحاجة لحماية المجتمع من الاستخدام المفرط، وغير القانوني لهذه الآلات، تفرض ضرورة تمييزها بقواعد مستحدثة تناسب خصوصيتها. ولا

(١) NM Richards and WD Smart, How Should the Law Think About Robots? in R Calo, AM Froomkin and I Kerr (eds), Robot Law Edward Elgar, 2016, p. 18.

(٢) فريدة بن عثمان، الذكاء الاصطناعي: مقاربة قانونية، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ١٦١.

شك أن تلك الخطوة التي تتسم بالجرأة من جانب البرلمان الأوروبي جديرة بالاحترام، حيث فضل الاحتياط للمخاطر، والثغرات، والمشكلات القانونية التي ستظهر حتما في المستقبل، نتيجة لانتشار الذكاء الاصطناعي في شتى المجالات، في عالمنا اليوم، بدلا من انتظار وقوعها، والتي ستقف القواعد القانونية الحالية عاجزة أمامها(١).

وقد يزداد الأمر تعقيدا في حالة ظهور أجيال جديدة من روبوتات الذكاء الاصطناعي، بما يطلق عليه "إنترنت الأشياء"، وهو يتمثل في نظام يربط الأشياء الذكية ببعضها، فتقوم بإرسال معلومات، أو تعليمات إلى بعضها البعض، كما يتم إنشاء شبكة اجتماعية آلية قادرة على القيام بدائرة عمليات متكاملة، كالقيام بدورة لإنتاج السيارات دون تدخل إنساني، مما يسفر عن ظهور مجموعة من الأشخاص القانونية الإلكترونية التي تتواصل وتتشابك فيما بينها، استنادا إلى معطيات التطور الكبير، والتعلم الذاتي لأنظمة الذكاء الاصطناعي(٢).

وتطبيقا لذلك تقوم شركة Hanson Robotics الأمريكية بتطوير روبوتات حساسة بصورة كبيرة، للتفاعل بين الإنسان والروبوت، للعمل بطريقة تشبه الإنسان، في مجال العلاج، والرعاية الصحية، والتعليم، وخدمة العملاء.

(١) محمد محمد القطب مسعد، المرجع السابق، ص ٨٥.
(٢) إياد مطشر صيهود، المرجع السابق، ص ٤٨.

فقد قامت هذه الشركة في عام ٢٠١٧ بتصميم روبوت بشري يسمى "صوفيا"، وهي عبارة عن برنامج للدردشة بوجه، ومزود بكاميرات في العين، وقدرة التعبير في الوجه الطبيعي، وخوارزميات تتيح لها التواصل البصري مع الآخرين، وتملك القدرة على فهم الكلام، والتعلم عن طريق التفاعل، وتذكر الوجوه، بما يسمح لها بان تكون واعية، وقادرة، ومبدعة كأي إنسان(١).

وتتميز صوفيا عن غيرها من الروبوتات في أنها مزودة بخوارزميات ذكية، وقادرة على عرض أكثر من خمسين تعبيرا للوجه بطريقة ذاتية، وتستطيع تبادل الحديث مع البشر بصورة طبيعية، وتجاوب عليهم بشكل تلقائي، وطبيعي(٢).

وقد منحت المملكة العربية السعودية جنسيتها للروبوت صوفيا عام ٢٠١٧ في إطار "مبادرة الاستثمار المستقبلي"، وهي كانت بجسد أنثى، وهي دلالة ترتبط بقيمة ومكانة المرأة في نظر المملكة(٣).

وفي تطبيق آخر، تم منح نظام إلكتروني، بشخصية طفل عمره سبع سنوات،

(١) إياد مطشر صيهود، المرجع السابق، ص ١٦.
(٢) سامية شهبي قمورة، وباي محمد، وحيزية كروش، المرجع السابق، ص ٣٢.
(٣) إياد مطشر صيهود، المرجع السابق، ص ١٥.

الإقامة في طوكيو[١].

٤- بالنظر إلى الضرورات العملية والآثار المترتبة على منح الشخصية:

ترجع ضرورة منح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، والاعتراف بهم كأشخاص أمام القانون، على الأقل، إلى سببين مختلفين، الأول: هو ضرورة وجود شخص ما، يتحمل المسئولية عن الأخطاء الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، وهذا ما يعمل على سد الثغرات القانونية المتعلقة بالمسئولية، التي تخلقها سرعة، وآلية، وحركة أنظمة الذكاء الاصطناعي.

أما السبب الثاني، الذي يدفع بضرورة الاعتراف بالشخصية القانونية لمثل هذه الأنظمة، هو ضمان أن يكون هناك شخص يتم مكافأته، ومنحه الحقوق المتعلقة بالأشياء التي يصنعها، كحقوق الملكية الفكرية التي تخلقها أنظمة الذكاء الاصطناعي، فعلى سبيل المثال، قد يتم منح الذكاء الاصطناعي حق براءة اختراع إذا قام باختراع معين، فيصبح الذكاء الاصطناعي مخترعا[٢].

(١) Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, previous reference, p. 821.
(٢) Simon Chesterman, Artificial intelligence and the problem of autonomy, Notre Dam Journal of emerging technologies, 2020, p. 210.

أ- إمكانية مساءلة الذكاء الاصطناعي عن الأضرار التي يسببها:

فقد اقترح الفقهاء، وجهات إصلاح القوانين، بالفعل، منح أنظمة الذكاء الاصطناعي صورة ما من الشخصية الاعتبارية لمواجهة الإشكاليات القانونية الخاصة بالمسئولية، مثل نظام القيادة الذاتية في حالة السيارات بدون سائق، والتي قد يكون سلوكها بعيدًا عن سيطرة سائقها، أو متوقعا من قِبل مصنعها، أو مالكها.

وقد ذهب البعض إلى أبعد من ذلك، داعين إلى أن هناك حاجة إلى وضع إجراءات تمكن من محاكمة المجرمين من البشر الآليين، بالنص على العقوبة، من خلال إعادة البرمجة، أو في الحالات القصوى التدمير(١).

وتجدر الإشارة إلى أن إمكانية مقاضاة الشخص الذي تنشأ مسئوليته عن الأخطاء التي يرتكبها هي أحد الجوانب الأساسية للشخصية القانونية، وبالتالي فمنح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية سوف ينقل المسئولية، بموجب القوانين الحالية، بعيدًا عن الأشخاص القانونية القائمة. فبالفعل سوف يخلق ذلك حافزًا لنقل المخاطر إلى مثل هؤلاء الأشخاص الإلكترونيين، من أجل حماية الأشخاص

(١) G Hallevy, Liability for Crimes Involving Artificial Intelligence Systems, previous reference, p. 3. ; Y Hu, previous reference, p. 487.

الطبيعيين، والأشخاص الاعتباريين التقليديين، من التعرض لتلك المخاطر[١].

وإذا سلمنا بالاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، فإنه يمكن في هذه الحالة محاكمته جنائيا عن الجرائم التي يرتكبها، كما هو الحال في الشخص الاعتباري، كالشركة، ففي هذه الأحوال، يمكن توقيع العقوبات الجنائية على الذكاء الاصطناعي، كتغريم مثل هذا الكيان، أو الحجز على ممتلكاته، ويمكن إيقاف، أو إلغاء رخصة تشغيله[٢].

ويلاحظ أن الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية يمنحه ذمة مالية مستقلة، قادرة على تحمل الالتزامات المالية الناشئة عن تقرير مسئوليته عن الأضرار التي يتسبب فيها للغير، كما يدخل فيها الحقوق المالية التي يكتسبها[٣].

وجدير بالذكر أن القول بتحمل صانعي أنظمة الذكاء الاصطناعي المسئولية عن تعويض الأضرار الناتجة عن استخدام هذه الأنظمة، باعتبارها منتجا معيبا، يثير صعوبة عملية تتمثل في أن هذه الأنظمة تتميز بالاستقلال، ولها القدرة على التعلم

(١) Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, previous reference, p. 825.
(٢) VS Khanna, Corporate Criminal Liability: What Purpose Does It Serve?, Harvard Law Review, 1996, p. 109.
(٣) إياد مطشر صيهود، المرجع السابق، ص ٤٣.

الذاتي، فتتعلم من خبراتها السابقة، وتتخذ قرارات مستقلة، ومن ثم يتعذر على المضرور إثبات وجود عيب، أو خلل في أنظمة الذكاء الاصطناعي، لاسيما في ظل تعقيد هذه الأنظمة. وما يزيد الأمر تعقيدا هو صعوبة تحديد الأضرار الناتجة عن فعل الذكاء الاصطناعي نفسه، أي الناشئة عن قرار مستقل اتخذه الذكاء الاصطناعي، والتمييز بينه وبين باقي الأضرار الناشئة عن فعل خلل، أو عيب موجود في النظام الذكي(١).

كذلك يصعب تقرير المسئولية عن الأضرار التي يسببها الذكاء الاصطناعي استنادا لقواعد المسئولية عن حراسة الأشياء، حيث تنطبق هذه القواعد على الأشياء المادية، وهو ما لا يتناسب مع أنظمة الذكاء الاصطناعي غير المادية. كذلك فمناط مسئولية حارس الأشياء هو وجود سلطة الاستعمال، والتوجيه، والرقابة، وهو ما لا يتفق مع الغرض الذي نشأ من أجله نظام الذكاء الاصطناعي، وهو إعفاء الإنسان من عبء رقابة الأشياء، وعدم الانشغال بتوجيهها، ورقابتها. وخير مثال على ذلك السيارات ذاتية القيادة، فقد تم صميمها بحيث لا ينشغل مستخدمها برقابتها، أو

(١) معمر بين طرية، قادة شهيدة، أضرار الروبوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي: تحد جديد لقانون المسؤولية المدنية الحالي، لمحات في بعض مستحدثات القانون المقارن، الملتقى الأول، الذكاء الاصطناعي: تحد جديد للقانون، حوليات جامعة الجزائر، عدد خاص، ٢٧-٢٨ نوفمبر ٢٠١٨، ص ١٢٤، ١٢٥.

توجيهها، وإنما يقبل الراكب القيادة الكاملة عبر نظام الذكاء الاصطناعي. وبالتالي لا تتناسب قواعد المسئولية عن حراسة الأشياء مع هذه الأنظمة الذكية، خاصة في تلك الأشياء التي تفلت من سيطرة الإنسان(١).

ومن ثم فإن عدم الاعتراف بالشخصية القانونية ومنحها للروبوت يعني أن حارسه سيتحمل المسئولية المدنية على نحو غير عادل، حيث يستقل الروبوت ذاتيا في اتخاذ قراراته، وتصرفاته، ويتمتع بقدرة عالية على تجنب المخاطر، ومن ثم فتحميل حارسه المسئولية المفترضة عن حراسته هي مسئولية ثقيلة، ونفيها، بالسبب الأجنبي، أمر عسير(٢).

لذلك لا يتسنى مساءلة الذكاء الاصطناعي عن فعله الشخصي إلا بالاعتراف له بالشخصية القانونية، حتى يمكن تحميله عبء تعويض الأضرار الناتجة عنه بشكل مباشر.

وقد تم تبني هذا الاتجاه جزئيا في ولاية نيفادا الأمريكية، حيث تم الاعتراف، ضمنيا، للروبوتات ببعض سلطات الشخص المعنوي، حيث تخضع لإجراءات القيد

(١) معمر بين طرية، قادة شهيدة، المرجع السابق، ص ١٢٩.

(٢) أحمد حسن محمد علي، المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوت، دراسة استشرافية في القانون المدني المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ٤١.

في سجل خاص تم إنشاؤه لهذا الغرض، كما تم تخصيص ذمة مالية مستقلة لهذه الروبوتات، بهدف التأمين منها، مما جعلها تستجيب لدعاوى التعويض التي ترفع ضدها عن الأضرار التي تصيب الغير(١).

ولقد أوصى البرلمان الأوروبي بضرورة أن يصدر المسئول عن الذكاء الاصطناعي وثيقة تأمين إجباري، تكون مرتبطة بصندوق تأميني لكل روبوت، أو ذكاء اصطناعي مُستقل، الغرض منها تأمين الغير من تصرفات وقرارات الروبوت المُستقلة، وغير المتوقعة، والتي قد يترتب عليها ضرر للغير. كما أوصى البرلمان بضرورة فرض ضرائب على الذكاء الاصطناعي القوي المُستقل لصالح القطاعات العمالية، والصناعية التي سوف تتضرر من استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي(٢).

ويُذكر في هذا الشأن أن كوريا الجنوبية هي أول دولة وضعت "ضريبة الروبوت" في ٢٠١٧، خوفا من استبدال جزء كبير من قوتها العاملة بطريق الأتمتة(٣).

(١) معمر بين طرية، قادة شهيدة، المرجع السابق، ص ١٣٤.
(٢) محمود حسن السحلي، المرجع السابق، ص ١٤٠.
(٣) إياد مطشر صيهود، المرجع السابق، ص ٢٠.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن عمل صندوق للضمان، لتعويض المضرورين من استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي[١].

وباستقراء ما سبق نجد أنه لا تعتمد القواعد التي تحكم الروبوتات على نفس القواعد القانونية العامة التي تحكم أفعال وتصرفات البشر، لاسيما وأننا في مرحلة انتقالية مهمة نحو "تمكين الروبوتات"، حيث لن تبقى رهن إدارة مالكها من البشر في المستقبل القريب. ومن ثم، فسيناريو تصنيع الروبوتات ذات القدرة على التعلم الذاتي، والتفكير، والتكيف مع البيئة المحيطة، ثم اتخاذ القرارات المستقلة، سيجعل قواعد المسئولية الحالية غير مناسبة تماما للتطبيق عليها. فعلاقة السببية عندئذ ستنتفى بين خطأ الروبوت، وصانعه، أو مشغله، نظرا لاستقلال خطأ الروبوت المستقل تماما عن إرادة الصانع أو المشغل[٢].

ب- منح الذكاء الاصطناعي بعض الحقوق:

ذكرنا أن السبب الثاني الذي يدفع بضرورة الاعتراف بالشخصية القانونية

(١) فطيمة نساخ، الشخصية القانونية للكائن الجديد "الشخص الافتراضي والروبوت"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة الجزائر ١، المجلد ٥، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ٢٢٣.

(٢) أحمد حسن محمد علي، المرجع السابق، ص ٤٤.

لمثل هذه الأنظمة هو ضمان أن يكون هناك شخص يتم مكافأته، ومنحه الحقوق المتعلقة بالأشياء التي يصنعها، كحقوق الملكية الفكرية التي تخلقها أنظمة الذكاء الاصطناعي. فعلى سبيل المثال، قد يتم منح الذكاء الاصطناعي حق براءة اختراع، إذا قام باختراع معين، فيصبح الذكاء الاصطناعي مخترعا(١).

وبالتالي فإذا ما تم الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية، فإنه سيتمتع بالعديد من الحقوق، كالحق في التقاضي، والحق في التعاقد، وامتلاك الممتلكات(٢).

كذلك يمكن أن يتمتع كل روبوت، أو آلة تعتمد على الذكاء الاصطناعي القوي المستقل، بالحق في رقم كودي، يتضمن الاسم، واللقب، والرقم التعريفي. بالإضافة إلى ضرورة توافر صندوق أسود داخله يحتوي على كافة بياناته، وجميع المعلومات والبيانات والخوارزميات التي تم تغذيته بها، وآليات، أو طرق تعلمه، وتحديد درجة استقلاله. وأيضا سوف تتمتع أنظمة الذكاء الاصطناعي المُستقل بذمة

(١) Simon Chesterman, Artificial intelligence and the problem of autonomy, previous reference, p. 210.
(٢) Nicolas Petit, previous reference, p. 10.

مالية خاصة، يتم تمويلها من قبل الأطراف المُساهمة، والمُستفيدة منه[١].

نخلص من كل ما سبق بأن الهدف من منح الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي هو إعطاؤه وضعا قانونيا مناسبا، ناتجا عن تفاعل الآلة مع البشر، من أجل الاعتراف بالحقوق والالتزامات التي تجعله مستوعبا لشخص طبيعي.

ثالثا: نطاق منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي:

يتضح مما قدمنا إذن أنه كلما تستقل تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولا تتحكم فيها الإرادة البشرية، كلما أمكن القول بمنحها الشخصية القانونية الكاملة[٢].

وبذلك فنطاق منح الشخصية القانونية ينحصر في الروبوتات المستقلة، وهي الروبوتات القادرة على اتخاذ القرارات، وتنفيذها دون تدخل الإنسان، ولا يمكن اعتبارها شيئا مراقبا من جانب الغير، سواء كان صانعا، أو مالكا، أو مستخدما، أو مبرمجا، أو مصمما.

وبمعنى آخر، أي نظام ذكاء اصطناعي، أو روبوت يتمتع بوعي ذاتي، وإرادة

(١) محمود حسن السحلي، المرجع السابق، ص ١٣٩.
(٢) حمدي أحمد سعد أحمد، المرجع السابق، ص ٢٤٩، ٢٥٧.

مستقلة، يكون أهلا للتمتع، والاعتراف له بالشخصية القانونية[١].

فالشخصية القانونية تُمنح للروبوت إن كان له استقلالية في اتخاذ القرار، وكان باستطاعته التفاعل مع الغير. ولا شك أن إضفاء الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يتم بهدف تلبية المتطلبات العملية، كما هو الشأن بالنسبة للشخصية الاعتبارية للشركات[٢].

المطلب الثاني

تحديات الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

يبدو أن الاعتراف بالشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي ليس أمرا سهلا، وإنما يواجه هذه الفكرة العديد من التحديات، والإشكاليات القانونية، يثيرها رافضو الفكرة، ويستندون في ذلك إلى الآتي:

أولا: عدم توافر الإرادة والاستقلالية الكاملة للذكاء الاصطناعي:

يرى البعض[٣] أن إنشاء شخصية قانونية مستقلة للذكاء الاصطناعي ينبع من

(١) فطيمة نساخ، المرجع السابق، ص ٢٢١.
(٢) إياد مطشر صيهود، المرجع السابق، ص ٣٩.
(٣) إياد مطشر صيهود، المرجع السابق، ص ١٠٩ وما بعدها.

تفكير غير واع ومطلع للقدرات الحالية لأكثر الروبوتات تعقيدا، والتي لا يزال يصعب إثبات استقلاليتها في ظل الخوارزميات التي يغذيها بشر حقيقيون.

ومن ثم يبقى الروبوت غير مسئول قانونا عن تصرفاته، وإنما يظل تحت مسئولية الإنسان، وبالتالي فلا وجود للشخصية القانونية المستقلة للذكاء الاصطناعي حتى الآن. فبالرغم من وجود قدر من الاستقلالية، إلا أن جميع أفعاله يظل لها أصل بشري، وأفعاله تكون نتيجة هذه الإرادة الخارجية، وليس إرادته الحرة، فلا وجود لها في الحقيقة.

كذلك فالقول بمنح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية يتطلب أن تكون لأنظمة الذكاء الاصطناعي إرادة، وهو أمر لم يصل إليه الذكاء الاصطناعي حتى الآن، حيث لم يتطور حتى درجة البرمجة الذاتية، دون تدخل الإنسان، ومن ثم لا يمكن أن يتحمل المسئولية كاملة عن أفعاله.

فمهما بلغت الروبوتات من التطور والذكاء، واقتربت من الطابع البشري، من حيث التكيف داخل البيئة المحيطة، أو حتى لو اكتسبت جسدا ماديا يتمثل في الآلة، أو تمتعت بقدر كبير من الاستقلالية والعمل الفردي دون تدخل البشر، أو حتى لو ظهرت بمظهر الإنسان في شكله الخارجي، أو سلوكه، فإنه لا يمكن أن تتمتع

بالشخصية القانونية، كونها لا تخرج عن اعتبارها جمادا، لا قيمة له من وجهة نظر القانون.

فالروبوت ذو العقل المبدع، إن لم يكن نادرا، فهو غير موجود في الوقت الحالي. لذا فالنائب الإنساني عن الروبوت حتى هذا الوقت هو صاحب الشخصية القانونية الوحيدة، ومن ثم فإنه وحده من يتحمل التبعات القانونية عن أضرار الروبوتات(١).

ويذهب البعض(٢) إلى أبعد من ذلك ويرون أن فكرة منح الروبوت الشخصية القانونية الافتراضية عبارة عن مرحلة في طريقها إلى الانتقاص من المكانة البشرية.

ثانيا: عدم جدوى إنشاء شخصية قانونية مستقلة:

يرى البعض(٣) أنه ليس من الضروري إضفاء الشخصية القانونية على الذكاء الاصطناعي، حيث يصعب تصور اعتباره مدينا بالالتزام، حيث بالإمكان القياس على المسؤولية عن حراسة الحيوانات، دون الحاجة لإنشاء شخصية قانونية مستقلة خاصة بأنظمة الذكاء الاصطناعي، كالروبوت، على أن يكون مالك الروبوت، كمالك

(١) طلال حسين علي الرعود، المرجع السابق، ص ٨٠.
(٢) همام القوصي، المرجع السابق، ص ٢٤.
(٣) إياد مطشر صيهود، المرجع السابق، ص ٤١.

الحيوان، مسئولا عن الأضرار التي يمكن أن يسببها للغير.

كذلك فالروبوت ليس إلا شيئا من الناحية القانونية، بما يقتضي العناية الخاصة من جانب مالكه، لمنع وقوع الضرر منه. فعلى الرغم من أن الروبوت مستقل ذاتيا من الناحية التقنية، ويتمتع بقدرة عالية على تجنب المخاطر، إلا أنه يمكن أن يُسأل حارسه عن أي ضرر ناتج عن تشغيله، بشكل مفترض، دون الحاجة لإثبات الخطأ.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تأمين المخاطر الآلية بالاشتراك مع المستخدم، أو مالك الروبوت، دون الحاجة لجعل الروبوت شخصا قانونيا، عليه تأمين نفسه ضد المخاطر التي تنتج عنه.

ثالثا: تحلل الصانع أو المستخدم للذكاء الاصطناعي من المسئولية:

لا شك أن المستفيدين من منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي هم المنتجون، والمستخدمون الذين سوف يتم إعفاؤهم، أو تحللهم من بعض، أو كل المسئولية[١].

(١) Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, previous reference, p. 830.

وعلى ذلك يرى البعض أن خطوة الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، وبصفة خاصة الربوتات هي خطوة خطيرة لعدة أسباب، أولها: أن من شأن هذا الاعتراف أن يستتبع عدم مسئولية مستخدمي ومنتجي أنظمة الذكاء الاصطناعي، وإهمالهم في تصنيع، أو استعمال هذه الأنظمة[١]. وثانيها: أن الانتفاع بمثل هذه الأنظمة لا يتطلب بالضرورة منحها الشخصية القانونية، وإلا سنجد أنفسنا في مواجهة شخصيات قانونية غير حقيقية.

وأخيرا من الصعب تصور فصل خطأ أنظمة الذكاء الاصطناعي عن خطأ مشغله، أو مستخدمه. فمن الصعب تقدير سلوك النظام الذكي منفردا، علما بأن قدرته على التعلم والتشغيل الذاتي مرتبطة بالشخص الذي يقوم بتشغيله[٢].

رابعا: صعوبة تصور بعض الحقوق والالتزامات على الذكاء الاصطناعي:

تثير مسألة منح الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي العديد من الإشكاليات والتساؤلات القانونية، مثل: متى يجب أن تمنح الروبوتات الجنسية ؟ وهل حصول " الروبوت صوفيا" على الجنسية معناه أنها أصبحت غير قابلة للتملك،

(١) فطيمة نساخ، المرجع السابق، ص ٢٢٠.

(٢) معمر بين طرية، قادة شهيدة، المرجع السابق، ص ١٣٦.

وليست (شيئا) في نظر القانون؟ وما أثر جنسية الروبوت على اللعبة الانتخابية الديمقراطية، وحساب الأصوات، وتشكيل الأحزاب السياسية ؟ إلى غيرها من الإشكاليات القانونية الأخرى المرتبطة بالملكية الفكرية، والمسئولية، والضرائب، وسوق العمل(١).

وحتى إذا تم القول بأنه يمكن للشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي أن تتأتى فقط في صورة التزامات، فقد يبدو ذلك جذابا بصورة سطحية، حتى لو كان الهدف من تلك الالتزامات أن تتعامل مع الإشكاليات القانونية الخاصة بالمسئولية، فسيكون هناك بعض المشكلات الواضحة. فعلى سبيل المثال، فالمسئولية المدنية تؤدي إلى منح تعويضات، التي يمكن سدادها فقط إذا كان المتسبب في الخطأ قادرًا على تملك ممتلكات، وهو ما لا يتوافر في الذكاء الاصطناعي. ويمكن لأي أحد أن يتخيل سيناريوهات يتم فيها إجراء تلك المدفوعات من صندوق مركزي، بالرغم من أن ذلك سيكون أكثر تعلقًا بأنظمة التأمين الإجبارية المقترحة كوسيلة بديلة للتعامل مع مسألة المسئولية، وستكون الشخصية مجرد إجراء شكلي(٢).

(١) إياد مطشر صيهود، المرجع السابق، ص ١٩.

(٢) Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, previous reference, p. 824.

لذا سيكون تحمل الديون، وامتلاك الممتلكات من الأمور الضرورية للمسئولية، لكي يتم رفع القضايا ضده، أو إذا أراد الدخول في تعاقدات. كما أن إمكانية أن تجمع أنظمة الذكاء الاصطناعي ثروة، يثير مسألة هل قد يتم فرض ضرائب على تلك الأنظمة، وكيف يتم ذلك؟ لذا اقترح البعض فرض الضرائب على البشر الآليين كوسيلة للتعامل مع الوعاء الضريبي المتناقص، والاستغناء المتوقع عن العمال نتيجة للميكنة. وقد اقترح بيل جيتس مع آخرين أنه ينبغي فرض الضرائب على مثل هؤلاء البشر الآليين، أو الشركات التي تمتلكهم(١).

وفضلًا عن تملك الممتلكات، قد يُطلب أيضًا من أنظمة الذكاء الاصطناعي أن تدير تلك الممتلكات. ففي عام ٢٠١٤، على سبيل المثال، تم إعلان أن شركة "Hong Kong venture capital firm" قد عينت برنامج حاسب آلي يُدعى "Vital" في مجلس إدارتها. وقد أقر العضو المنتدب بأن الشركة عاملت "Vital" كعضو مجلس إدارة بوضع مراقب. ومن الممكن أن يفوض أعضاء مجلس الإدارة من البشر بعض المسئوليات إلى نظام ذكاء اصطناعي، ولكن بموجب معظم أحكام قانون

(١) BA King, T Hammond and J Harrington, Disruptive Technology: Economic Consequences of Artificial Intelligence and the Robotics Revolution, Journal of Strategic Innovation and Sustainability, 12(2), 2017, p. 53.

الشركات لا يمكن لهم إعفاء أنفسهم من المسئولية الكاملة عن إدارة المؤسسة. وتتطلب معظم الأنظمة القانونية أن يكون أعضاء مجلس الإدارة من الأشخاص الطبيعيين، بالرغم من أنه، في بعضها، يمكن أن يتم تعيين شخص اعتباري – شركة أخرى – لكي يكون في مجلس الإدارة. وقد قدم Shawn Bayern الحجة على ما هو أبعد من ذلك، على أنه يمكن استخدام الثغرات في قانون الشركات التجارية الأمريكي لإنشاء شركات ذات مسئولية محدودة بلا أفراد من البشر على الإطلاق. ويتطلب هذا تفسيرًا صعبًا لذلك القانون، وهو أن ينشئ شخص طبيعي الشركة، ويضيف نظام الذكاء الاصطناعي كعضو في الشركة، ثم يستقيل. ولكن هذا التفسير يوحي بالطريقة التي بها يمكن مواءمة الشخصية القانونية في المستقبل(١).

وبالإضافة إلى ذلك، فالاعتراف لأنظمة الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية يتطلب منحه بعض الحقوق التي يصعب الاعتراف بها له، مثل الأهلية، والزواج، والعمل، والذمة المالية، والمواطنة، وغيرها من الحقوق. كما يصعب تحميله بالتزامات بعيدا عن مشغله، أو مبرمجه، مثل الالتزام بإعطاء شيء، أو الامتناع عن

(١) Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, previous reference, p. 827.

عمل[١].

رأينا الخاص: تأييد الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي:

بعد الانتهاء من عرض الاتجاه المؤيد لمنح والاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، والاتجاه الرافض له، نرى الاتفاق مع الاتجاه الأول المؤيد لمنحها، وذلك بالنظر إلى الأهمية العظيمة لتقنيات الذكاء الاصطناعي، ودورها الملحوظ في شتى مناحي الحياة، وكونها أصبحت واقعا لا مفر منه في العصر الحديث. لذا فالأمر يقتضي ضرورة الاعتراف لها بالشخصية القانونية، حفاظا على حقوق المتعاملين معها، والقائمين عليها.

وإذا كان هناك صعوبة ما في تطبيق الشخصية القانونية المقررة للشخص الطبيعي، أو الاعتباري عليه، فإنه يمكن منحه شخصية قانونية تتناسب معه، قد يطلق عليها "الشخصية الافتراضية"، حيث تمثل افتراضا قانونيا دعت إليه الضرورات الواقعية والعملية، هذه الشخصية تتناسب مع ما يقوم به من أعمال، أو تصرفات، كما تتوقف على مدى استقلاليته في القيام بها.

وكما رأينا، لا يقتصر مناط الشخصية القانونية على الإرادة والإدراك فقط، ولا

(١) حمدي أحمد سعد أحمد، المرجع السابق، ص ٢٤٩، ٢٥٠.

أيضا على الصفة الإنسانية، وإنما تمتد لتشمل القيمة الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يتوافر في الذكاء الاصطناعي، كما يتوافر في الشخص الاعتباري.

وحتى بعض رافضي منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يرون ضرورة عدم إنكار الخصائص الفريدة للذكاء الاصطناعي، التي قد تقتضي منحه الأهلية التقنية، أو الوظيفية التي تسمح له بالقيام بالأعمال، أو التصرفات، أو إبرام الصفقات، بشرط التأمين، وحصر استخدامه أوليا بالشركات المؤهلة فنيا، التي تتمتع بالمقدرة على تحمل التبعات الفنية، والمالية الناتجة عن استخدامه[١].

كما نرى مع البعض[٢] أن فكرة النائب القانوني التي أسسها البرلمان الأوروبي في عام ٢٠١٧ جعلت الروبوت في مركز لا يتناسب مع فكرة حارس الحيوانات، أو الأشياء الميكانيكية، أو ذات العناية الخاصة، بدليل استخدام وصف النائب، المغاير لوصف حارس الشيء.

كما أن تكييف الاتحاد الأوروبي لم يمس أهلية الروبوت، بدليل استخدامه لمصطلح النائب، وليس الوصي، أو القيم، أو متولي الرقابة على القاصر.

(١) حمدي أحمد سعد أحمد، المرجع السابق، ص ٢٤٩، وما بعدها.
(٢) إياد مطشر صيهود، المرجع السابق، ص ١٩.

ومن ثم فقد اتخذ الموقف الأوروبي موقفا وسطا، حيث لم يعتبر الروبوت شيئا خاضعا للحراسة، بهدف التمهيد لمنحه الشخصية القانونية من ناحية، ولم يعتبره ناقصا أو عديم الأهلية يخضع للرقابة، بهدف عدم الاعتراف ضمنياً بشخصيته القانونية في الوقت الحالي من ناحية أُخرى(١).

لذا، باستقراء ما سبق، نجد أن التطور الملموس الذي لحق بتقنيات الذكاء الاصطناعي، وقدرتها على الوعي والإدراك، جعلها قادرة على الاستقلال في اتخاذ القرارات اللازمة في كثير من الأمور، دون حاجة إلى تدخل البشر، سواء كان الصانع، أو المبرمج، أو المشغل لهذه التقنية. ومن ثم فهي لم تعد مجرد آلات شيئية، وإنما آلات ذكية تتمتع بمهارات متعددة، كالقدرة على التعلم الذاتي، والتواصل والتفاعل مع غيرها من محيطها، واتخاذ القرارات المناسبة في المواقف والتصرفات المختلفة، ومن ثم يتعين منحها الشخصية القانونية، ليس فقط لحمايتها في ذاتها، وإنما لحماية المجتمع من استغلالها، واستخدامها غير المشروع(٢).

ومن ثم يمكن قصر الشخصية القانونية على بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تتمتع بقدرتها العالية على القيام بالأعمال، والتصرفات التي يقوم

(١) إياد مطشر صيهود، المرجع السابق، ص ٤٧.
(٢) حمدي أحمد سعد أحمد، المرجع السابق، ص ٢٥٥، ٢٥٦.

بها الإنسان على نحو مستقل عن إرادة وتوجيه المبرمج، أو الصانع، أو المشغل لهذه الأنظمة[١].

ويقتضي هذا الاعتراف بالطبع حدوث تعديلات جوهرية في الدساتير والتشريعات الوطنية، حتى يمكن أن تتمتع أنظمة الذكاء الاصطناعي بالحقوق، وتتحمل بالالتزامات الناتجة عن منحه الشخصية القانونية. وحينئذ لن تكون هذه الأنظمة بحاجة إلى الجانب الإنساني، وإنما ستتمتع بالأهلية الكاملة، والقدرة على مباشرة جميع التصرفات القانونية، ومن ثم يمكن أن تتقرر مسئوليتها القانونية عن هذه التصرفات[٢].

ومن ثم يتعين على المشرع أولا أن يضع الإطار القانوني المنظم لعمل الذكاء الاصطناعي، وتنظيم التسجيل الإلزامي للروبوتات الذكية المستقلة، ووثائق التأمين، وضبط سلوك الشركات المصنعة، والمستخدمة للروبوتات[٣].

(١) حمدي أحمد سعد أحمد، المرجع السابق، ص ٢٥٩.
(٢) حمدي أحمد سعد أحمد، المرجع السابق، ص ٢٦٠.
(٣) إياد مطشر صيهود، المرجع السابق، ص ١٩.

الفصل الثاني

تطبيقات لفكرة الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

تمهيد وتقسيم:

هناك أمران مهمان يتعين مناقشتهما إذا ما تحدثنا عن الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، يتمثل الأمر الأول في مدى إمكانية أن يتمتع الذكاء الاصطناعي بحقوق الملكية الفكرية، وذلك إذا ما نظرنا إليه كمبدع، يمكنه الإبداع والابتكار والاختراع، ومن ثم لابد من التفكير في منحه حقوق الملكية الفكرية، لأنه ليس من العدل منح صانعه، أو مستخدمه حق ملكية فكرية على عمل لم يشارك فيه بأي إبداع، أو ابتكار.

أما الأمر الثاني فهو يتمثل في دور الوكيل الذكي في إبرام العقود الذكية، حيث يتمتع بالاستقلالية الكاملة في التفاوض، والقيام بالتصرفات، وإبرام العقود، دون الرجوع إلى الإنسان. فهل يمكن اعتباره طرفا متعاقدا في هذه الحالة؟ أم يعتبر مجرد أداة للتعاقد؟ وهل يتمتع إذن بالشخصية القانونية طالما يتمتع بهذه الخصائص المميزة؟ أم لا يمكن الاعتراف له بها؟ وفي حالة تمتعه بالشخصية القانونية، لابد من

وجود ذمة مالية له، وتسجيله، وغيرها من الأمور المهمة التي يتعين مناقشتها.

وبناء على ما تقدم، نرى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: مدى إمكانية منح الذكاء الاصطناعي حقوق الملكية الفكرية.

المبحث الثاني: مدى إمكانية تمتع الوكيل الذكي بالشخصية القانونية.

المبحث الأول

مدى إمكانية منح الذكاء الاصطناعي حقوق الملكية الفكرية

تمهيد وتقسيم:

إن وصف المؤلف، الذي يتمتع بحماية قانون الملكية الفكرية، يثبت فقط للشخص الطبيعي، أي الإنسان الذي لديه القدرة على الإبداع والابتكار، ولديه الشخصية القانونية التي تؤهله لاكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات.

كذلك المخترع، وفقا لمعظم التشريعات الوطنية، يقتصر على الشخص الطبيعي الذي يقوم بابتكار شيء جديد، ويستطيع بموجبه الحصول على الحق في براءة الاختراع، ويتمتع بحماية قانون الملكية الفكرية.

ولقد أصبح الذكاء الاصطناعي، في العصر الحديث، أداة قوية للابتكار والإبداع، يتم استخدامه بشكل متزايد وملحوظ في عمل ابتكارات، واختراعات جديدة.

وإذا كان الذكاء الاصطناعي قادرا فعلا على الإبداع، والابتكار، والاختراع بصورة مستقلة عن الإنسان، ومن ثم لابد من التفكير في منحه حقوق الملكية الفكرية[١]، وذلك بلا شك لا يتأتى إلا بمنحه الشخصية القانونية التي تؤهله لاكتساب هذه الحقوق.

وبناء على ما تقدم، نرى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: مدى إمكانية اعتبار الذكاء الاصطناعي مؤلفا.

المطلب الثاني: مدى إمكانية اعتبار الذكاء الاصطناعي مخترعا.

المطلب الأول

مدى إمكانية اعتبار الذكاء الاصطناعي مؤلفا

إن التطور الحادث في أنظمة الذكاء الاصطناعي، والروبوتات في مجال الإبداع الفكري أدى إلى محو الحد الفاصل بين الإبداع الإنساني الذي استخدم الآلة،

(١) فريدة بن عثمان، المرجع السابق، ص ١٦٧.

وبين الإبداع الذي يتم بصورة كلية من جانب الآلة الذكية، دون تدخل مطلقا من جانب الإنسان. وهذا ما يثير التساؤل حول مدى إمكانية اعتبار الأعمال التي تم إنجازها مصنفات فكرية بمفهوم قانون حقوق المؤلف، ومدى إمكانية اعتبار الذكاء الاصطناعي مؤلفا، ومن ثم ما امتيازاته وحقوقه، إذا كان هو المالك لحقوق المؤلف[١]؟

ولقد اختلفت إجابات الفقهاء على هذه التساؤلات، حيث نجد أن بعضهم يرى أن الإبداع والابتكار الذي يصنعه الذكاء الاصطناعي، بصورة مستقلة عن الإنسان، يرقى لأن يتمتع بحماية حقوق المؤلف، ويستتبع الاعتراف له بالشخصية القانونية حتى يتمتع بهذه الحقوق.

بينما يرى البعض الآخر عكس ذلك، وأنه لا يمكن وصف الذكاء الاصطناعي بصفة المؤلف، ولا يمكنه التمتع بحماية قانون الملكية الفكرية، وإنما يظل الإنسان هو فقط صاحب هذه الصفة، حتى لو استخدم الذكاء الاصطناعي في عملية الإبداع. ونبين هذين الاتجاهين بالتفصيل على النحو الآتي:

(١) فوزية عمروش، حقوق المؤلف في ظل الذكاء الاصطناعي، الملتقى الأول، الذكاء الاصطناعي: تحد جديد للقانون، حوليات جامعة الجزائر، عدد خاص، ٢٧-٢٨ نوفمبر ٢٠١٨، ص ١٦٥.

الاتجاه الأول: منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية واعتباره مؤلفا:

من المعروف أنه طبقا للقواعد التقليدية العامة في حقوق الملكية الفكرية إن وصف المؤلف الذي يتمتع بحماية قانون الملكية الفكرية يثبت فقط للشخص الطبيعي، أي الإنسان الذي لديه القدرة على الإبداع والابتكار، ولديه الشخصية القانونية التي تؤهله لاكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات. إذن فالمصنفات المحمية هي نتاج إبداع العقل البشري، ومن ثم فمن المستقر عليه منذ فترات طويلة عدم إمكان تمتع الآلة بصفة المؤلف.

ولكن في ظل تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، وقدرته على محاكاة البشر، حيث أصبح يقوم بأعمال إبداعية ترقى إلى مرتبة الابتكار، انقلبت الموازين، ودعت الحاجة إلى ضرورة الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية، حتى يمكنه التمتع بصفة المؤلف، وحقوقه، ومن ثم يشمله الحماية المقررة بموجب قوانين الملكية الفكرية[١].

وحيث إن مؤلفي الأعمال الإبداعية فقط هم من يمكنهم التمتع بالحماية

(١) محمد محمد القطب مسعد، المرجع السابق، ص ٧٧، ٧٨.

القانونية المقررة في قانون الملكية الفكرية، فقد نادى بعض الفقهاء[١] بأنه يجب إعادة تعريف مصطلح "المؤلف" ليشمل كلا من الإنسان، والمؤلفين من غير البشر. ولا شك أن إسناد حقوق المؤلف للمبدعين من غير البشر يشجع نمو وتطور الأعمال الإبداعية والمبتكرة من صنع أنظمة الذكاء الاصطناعي.

ونجد تطبيقات عديدة للإبداع من جانب أنظمة الذكاء الاصطناعي المستقل، أهمها ما قامت به شركة جوجل بتعليم برنامجها الذي يطلق عليه "جوجل ديب دريم" على إنتاج الأعمال الفنية، وذلك باستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي، من خلال مسح عدد كبير جدا من الصور، والتمييز بين مختلف ألوانها ودرجاتها، وكذلك فصل الحدود بين الأجسام، وتصنيف الأجسام المتشابهة بعد ترتيبها، كما تدرب على إعادة إنتاج تركيبة عشوائية من هذه الأجسام، حتى ينتج في النهاية صورة عشوائية، تمثل لوحة فنية فريدة، تشبه اللوحات الفنية التي يبتكرها الإنسان، بل وقد تفوقها أيضا من حيث الجودة والفن.

كذلك قامت الشركة الأوروبية "Aiva"، الرائدة في مجال استخدام الذكاء

(١) Kalin Hristov, Artificial intelligence and the copy right dilemma, The journal of the Franklin Pierce center for intellectual property, Volume 57, Number 3, 2017, P. 441.

الاصطناعي في التأليف الموسيقي، بإنجاز مقطوعات أصلية ذات طابع كلاسيكي للألعاب، والأفلام، والإعلانات، باستخدام الذكاء الاصطناعي الافتراضي. وقد أنتجت في عام ٢٠١٦ ألبوم "جينسيس"، وهو الألبوم الأول للموسيقى السيمفونية التي تعتمد على تقنيات التعلم العميق، وقد تم إنجازها باستخدام نظام حسابي تم تزويده بالآلاف من المقطوعات الموسيقية(١).

كذلك الروبوت الرسام E– David الذي يتمثل في يد آلية مزودة بخوارزميات حسابية، وكاميرا تمكنه من رسم لوحة فنية بصورة مستقلة. وكذلك الروبوت السيناريست Benjamin الذي تمكن من إنجاز سيناريو خاص به، بعد تحليله للعشرات من سيناريوهات المسلسلات، والأفلام(٢).

كذلك لم تكن الصور الفوتوغرافية محمية، لأن مجرد التقاط الضوء من خلال عدسة كاميرا خفية لم يتم النظر إليه على أنه حقوق تأليف حقيقية. أما اليوم فالتحدي مختلف: وهو ليس مسألة هل يمكن للمصور أن يتملك الصورة التي تم التقاطها بصورة سلبية من قِبل آلة، أم لا؟ ولكن من قد يتملك الأعمال الجديدة التي يتم إبداعها بصورة إيجابية من قِبل الذكاء الاصطناعي؟ فبرنامج الحاسب الآلي، مثل معالج

(١) فوزية عمروش، المرجع السابق، ص ١٦٥.
(٢) فوزية عمروش، المرجع السابق، ص ١٦٥.

الكلمات، لا يملك النص الذي كُتب عليه، بالقدر الذي فيه، لا يملك القلم الكلمات التي كتبها. ولكن أنظمة الذكاء الاصطناعي الآن تكتب تقارير جديدة، وتلحن أغاني[١]، وترسم صورًا، فهذه الأنشطة تولد قيمة ينبغي حمايتها بموجب قانون حقوق المؤلف[٢].

لذلك فالواقع أنه ينبغي الاعتراف بأنظمة الذكاء الاصطناعي كأشخاص قانونيين، ليس على أساس ماهيتهم، ولكن على أساس ما يمكنهم فعله.

كذلك ليس من العدل والمنطق منح شخص آخر صفة المؤلف، وحماية حقوقه، في الحالات التي يكون فيها الناتج من خلق وإبداع الذكاء الاصطناعي. فقد يكون الارتباط بالمبرمج ضعيفًا للغاية بالنسبة لادعاء حقوق المؤلف، نظرًا لأنه لم يشارك بشكل مباشر في إنشاء العمل، لذا فالعمل لا يعكس شخصيته، ولا يجب مكافأته على شيء لم يبتكره. وبالمثل، لا يمكنه الحصول على أي حافز أو حق لإنشاء عمل لم ينتجه. وستنعكس المكافأة أو الحافز الذي يتلقاه، وشخصيته، على الذكاء الاصطناعي نفسه، وليس على الأعمال الثانوية التي ينتجها.

(١) Nicolas Petit, previous reference, p. 6.
(٢) Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, previous reference, p. 834, 835.

وبالتالي ينبغي أن يكون للمبرمج الحق في الفوائد المستمدة من إنشاء الذكاء الاصطناعي، ولكن ليس الفوائد المستمدة من إبداعات الذكاء الاصطناعي، وإلا قد يؤدي مثل هذا الحل إلى مكافأة مزدوجة لمبرمج الذكاء الاصطناعي، الذي سيكون قادرًا على جني الدخل، ليس فقط من إنشاء الذكاء الاصطناعي، ولكن لجميع مخرجاته. وتنطبق بعض هذه الحجج أيضًا على المستخدم الذي يشغل الذكاء الاصطناعي، فهو ليس القائم بالإبداع والابتكار، وبالتالي فإن الأعمال لا تعكس شخصيته، وأي فوائد مستمدة منها لا تكون بمثابة حافز أو مكافأة على إبداعاته، كمستخدم لم يخلق أي شيء(١).

ويلاحظ أنه قد يكون من الصعب تقييم درجة استقلالية الذكاء الاصطناعي، ومدى وجود مدخلات بشرية، محمية بموجب حقوق المؤلف، في فعل الإبداع، في حالة الأعمال التي تحتوي على مساهمات من كل من الإنسان، والآلة. ويمكن اعتبار المستخدمين مساهمين في العمل (اعتمادًا على الذكاء الاصطناعي)، ولكن هل ينبغي اعتبارهم مؤلفين؟ كل هذا يتوقف، بالطبع، على مستوى المشاركة. فعندما يكون برنامج الكمبيوتر أداة يستخدمها المستخدم لإنتاج عمل، يكون المستخدم هو المبدع،

(١) Ana Ramalho, previous reference, p. 16.

إذ إن هناك مستوى عاليا من المدخلات الإبداعية من جانبه.

وبالمثل، سيكون المبرمجون مؤلفين، حيث ينتج المنتج النهائي من مساعيهم الفكرية. فعلى سبيل المثال، حيث يعرض البرنامج رسومًا متحركة للألعاب النارية عند الضغط على زر، يكون الإدخال الإبداعي من المبرمج الذي أنشأ الرسوم المتحركة، وليس من المستخدم الذي يضغط على الزر. لكن هذا لا يختلف عن تقييم درجة الأصالة لأغراض حماية عمل من إنتاج الإنسان بالكامل، إذا كان هناك ما يكفي من المدخلات البشرية في إنشاء عمل أصلي، فستكون حماية حقوق المؤلف متاحة، على الأقل، بالنسبة للجزء الذي صنعه الإنسان من العمل، على الرغم من أنه قد تكون هناك حالات يصعب فيها فصل المساهمات البشرية، والآلية، أو تقييمها(١).

فبينما تولد الحواسب الآلية محتوى بصورة أكثر استقلالية عن مبرمجيها من البشر، فإنه سيكون من الصعب للبشر أن يكون لهم الفضل في ذلك، ويكون المثال الأكثر تشبيها بذلك، بالمعلم الذي يحاول أن يأخذ الفضل عن عمل تلميذه(٢).

وحتى بداية ٢٠١٩ كانت الصين تؤيد القول بأنه لا يستحق العمل الذي يُنتج

(١) Ana Ramalho, previous reference, p. 15.
(٢) Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, previous reference, p. 835, 836.

من قِبل الذكاء الاصطناعي حماية حقوق المؤلف. ولكن في ديسمبر من عام ٢٠١٩، حكمت محكمة إقليمية في الصين بأن مقالا، تم إنتاجه من قِبل لوغرتم، لا يمكن نسخه دون إذن. والمقال المذكور كان تقريرًا ماليًا، تم نشره من قِبل جريدة تينسنت، بملاحظة أنه كُتب آليًا من قِبل برنامج دريم رايتر، وهو برنامج كتابة إخبارية، تم تطويره من قِبل الشركة في عام ٢٠١٥. ونسخت شركة شنغهاي ينجكسون للتكنولوجيا المقال دون إذن، ورفعت تينيسنت القضية عليها. وقد تم سحب هذا المقال، وإصدار أمر للشركة المتعدية بسداد ١٥٠٠ يوان صيني، أي ما يعادل ٢١٦ دولار أمريكي عن الخسائر الاقتصادية، وحماية لحقوق المؤلف.

وتعكس القضية الصينية سببًا مختلفا للاعتراف بحقوق المؤلف، وهي حماية الاستثمار في العمليات الإبداعية. ويفترض هذا أنه في غياب مثل هذه الحماية سوف يجف الاستثمار، وسوف يكون هناك معروض أقل من الأعمال الإبداعية[١].

(١) "Shenzhen Tencent Computer System Co Ltd" v. "Shanghai Yingxun Technology Co Ltd", (24 December 2019): (Shenzhen Nanshan District People's Court); Zhang Yangfei, 'Court Rules AI-Written Article Has Copyright' China Daily (9 January 2020). Referred to, in: Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, previous reference, p. 836.

لذا فقد رأى البعض[١] حلا لمشكلة غياب المؤلف الشخص الطبيعي، أن يتم الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، حتى تتمتع إبداعاته بالحماية القانونية المقررة بموجب قانون حق المؤلف، وذلك بغية تجنب سقوطها في الملك العام، وفقدانها لقيمتها. فطالما يمكن للروبوت أو للذكاء الاصطناعي الإبداع بصورة مستقلة عن الإنسان، لذا فبإمكانه عمل مصنفات خاصة به، ومن ثم لا يوجد ما يمنع من الاعتراف له بالشخصية القانونية، ومنحه صفة المؤلف، وملكية حقوقه.

الاتجاه الثاني: صعوبة وصف الذكاء الاصطناعي بالمؤلف:

لم يرحب البعض[٢] بفكرة الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، واعتباره مبدعا، بصفة مستقلة عن الإنسان، حيث يحتاج دائما بطريقة أو بأخرى إلى تدخل الإنسان، كتزويده بالبيانات، وعمل التحديثات اللازمة، وغيرها، وهذا ما يجعل الإبداع دائما مرتبطا بالإنسان، حتى وإن كان لا يتدخل بصورة مباشرة في عملية الإبداع.

كما أن الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، كتلك الممنوحة

(١) فوزية عمروش، المرجع السابق، ص ١٧٥، ١٧٦.

(٢) فوزية عمروش، المرجع السابق، ص ١٧٨.

للشخص الاعتباري، لا يجعل منه مؤلفا، ذلك لأن الشخص الاعتباري لا يعد مؤلفا إلا على سبيل الاستثناء، في ظل قانون حق المؤلف، وهذا الاستثناء إنما يهدف إلى حماية مصالح من أنجز لحسابه المصنف.

كما يرى أنصار الاتجاه الرافض للاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية أنه لا يمكن له التمتع بحقوق الملكية الفكرية، حيث تتطلب هذه الحقوق الوعي والإدراك اللازم لاستحقاقها، وحمايتها، وتحمل المسئولية عنها. وهذه الحقوق لا تقرر إلا للإنسان دون غيره، كما أنه لا يمكنه الاستفادة من هذه الحقوق، حتى لو تقررت له(١).

كذلك لا تحتاج أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى حافز للإبداع، على الأقل ليس في الوقت الحالي، لأنها تفتقر إلى الوعي، ناهيك عن أنها لا تملك أي وسيلة لجني الفوائد الاقتصادية المستمدة من حماية حقوق المؤلف، التي فرضت تلك الحماية في المقام الأول(٢).

ويثور التساؤل هل يمكن أن يكتسب شخص، أو شركة حقوق المؤلف على العمل الذي تم أداؤه من قِبل نظام ذكاء اصطناعي، أم لا؟

(١) حمدي أحمد سعد أحمد، المرجع السابق، ص ٢٥٢.

(٢) Ana Ramalho, previous reference, p. 13.

ففي معظم الولايات القضائية الإجابة هي لا، فعلى سبيل المثال، أفاد مكتب حقوق المؤلف الأمريكي بأن الحماية التشريعية لحق التأليف للأعمال الأصلية مقصور على الأعمال التي يبدعها الإنسان، وأنه لن يسجل أعمالًا يتم إنتاجها من قِبل آلة، أو مجرد عملية ميكانيكية تعمل بصورة عشوائية أو آلية، دون أي مدخل إبداعي، أو تدخل من مؤلف بشري(١).

وربما تكون الملكية القانونية للأعمال، أو المصنفات التي تم إنشاؤها بواسطة الحاسوب أكثر وضوحا في المملكة المتحدة، حيث تنص المادة ٩ (٣) من قانون حق المؤلف، والتصاميم، وبراءات الاختراع (CDPA) على ما يلي: "في حالة العمل الأدبي، أو الدرامي، أو الموسيقي، أو الفني الذي يتم إنتاجه بالحاسوب، يعتبر المؤلف هو الشخص الذي تولى الترتيبات اللازمة لإنشاء المصنف"(٢).

وعلى سبيل المثال، الصورة السلفي الأكثر شهرة في العالم لنوع من قرود

(١) Kalin Hristov, previous reference, P. 441. He mentioned that: "Non-humans are not natural persons and may not be held legally responsible in a court of law As such, they may not be considered authors according to guidelines set by the U.S. Copyright Office. Redefining copyright authorship to include non-human authors would undermine the current U.S. legal system".

(٢) Andres Guadamuz, Do androids dream of electric copyright? Comparative analysis of originality in artificial intelligence generated works, pre-edit copy, university of Sussex, no date, P. 7.

المانكيك السوداء، فقد ذهب ديفيد سولتر إلى إندونيسيا من أجل تصوير القرود الخطرة، والتي كانت تتصف بالعصبية الشديدة، لدرجة منعه من أخذ صور عن قرب لها. ولذلك أعد كاميرا مكنتهم من التقاط صور سريعة لهم. وبعدما كسبت الصور شهرة كبيرة، قدم نشطاء حقوق الحيوان الحجة على أن القرود لها مطالبة أكبر بحق التأليف للصور الفوتوغرافية من مالك الكاميرا. وفي النهاية فاز سولتر عاكسا القانون القائم، بالرغم من قبوله، كجزء من التسوية، التبرع ب ٢٥ % من المتحصلات المستقبلية من الصور لجماعات حماية قرود المانكيك(١).

رأي الباحث: منح الشخصية القانونية واعتبار الذكاء الاصطناعي مؤلفا:

وباستقراء ما سبق، أرى مع البعض(٢) أن عدم الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، واعتباره مؤلفا، يؤدي إلى نتائج غير منطقية، وغير عادلة، حيث يتساوى المؤلف الذي يعتمد على ذكائه، ومجهوده، وإبداعه الشخصي، بالطريقة التقليدية التي تتطلب منه إثبات بصمته الشخصية في العمل، مع المؤلف الذي اعتمد على الذكاء الاصطناعي، ولم يكن له إلا دور ثانوي، أو لم يكن له دور مطلقا في

(١) Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, previous reference, p. 835, 836.

(٢) فوزية عمروش، المرجع السابق، ص ١٧٩.

عملية الإبداع.

بالإضافة إلى ذلك يصعب تحديد مالك حق المؤلف على الإبداع الذي تم إنجازه بفعل الذكاء الاصطناعي، ومن ثم صعوبة تحديد من له الحق في المطالبة بصفة وحقوق المؤلف، وذلك يرجع إلى تعدد المتدخلين في المراحل المتعاقبة للعمل المنجز، بداية من مخترع الذكاء الاصطناعي، أو الروبوت، ومرورا بالذكاء الاصطناعي نفسه وصولا إلى المستعمل، أو المالك النهائي له. وهذا ما دعا إلى الاختلاف، فالبعض يرى أن منح حقوق المؤلف لمخترع أو مبرمج الذكاء الاصطناعي، والبعض الآخر يرى منحها لمالك الذكاء الاصطناعي أو مستعمله، والبعض الآخر يرى أن توزع الحقوق بالمشاركة بين المبرمج، أو المخترع للذكاء الاصطناعي، وبين مالكه، أو مستعمله[١].

وبناء على ما تقدم، أرى أنه طالما كان الذكاء الاصطناعي قادرا فعلا على الإبداع، والابتكار، والاختراع، بصورة مستقلة عن الإنسان، ومن ثم لابد من التفكير في منحه حقوق الملكية الفكرية، وذلك بلا شك لا يتأتى إلا بمنحه الشخصية القانونية التي تؤهله لاكتساب هذه الحقوق.

(١) فوزية عمروش، المرجع السابق، ص ١٨١.

المطلب الثاني

مدى إمكانية اعتبار الذكاء الاصطناعي مخترعا

في العصر الحالي يمكن للروبوتات، وأنظمة الذكاء الاصطناعي، وأنظمة التعلم الآلي أن تبتكر الاختراعات، كتلك التي يتم ابتكارها من قبل البشر. ومن ثم يثور التساؤل هل يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي أن تملك الحق في براءة الاختراع للأعمال التي تم إنتاجها من قبل هذه الأنظمة؟

اختلف الفقه في الإجابة عن هذا التساؤل، وانقسموا إلى اتجاهين، الأول: يؤيد فكرة إمكانية أن يكون الذكاء الاصطناعي مخترعا، وذلك بالنسبة للأعمال التي يبتكرها بنفسه على نحو مستقل عن مستخدمه، ومن ثم لابد من الاعتراف له بالشخصية القانونية حتى يتمتع بالحق في براءة الاختراع. بينما يرفض الاتجاه الثاني إمكانية أن يكون الذكاء الاصطناعي مخترعا، ويقصر الحق في براءة الاختراع على الإنسان، باعتباره العقل المبدع. ونتناول كلا من هذين الاتجاهين بالتفصيل، وذلك على النحو الآتي:

الاتجاه الأول: منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية واعتباره

مخترعا:

قدمنا بأنه، في الوقت الحالي، يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي أن تبتكر الاختراعات، كتلك التي يتم ابتكارها من قبل البشر، ومن ثم تكون مؤهلة لأن تتمتع بحماية براءات الاختراع.

لذا يرى البعض(١) أن قانون براءة الاختراع التقليدي أصبح قديمًا، وغير قابل للتطبيق، وغير ذي صلة فيما يتعلق بالاختراعات التي أنشأتها أنظمة الذكاء الاصطناعي. وندعو المشرع إلى إعادة التفكير في قانون براءات الاختراع الحالي، واستبداله بأدوات أكثر قابلية للتطبيق في العصر الجديد لأنظمة الذكاء الاصطناعي المتقدمة، والمؤتمتة، والمستقلة.

فلقد أصبح الذكاء الاصطناعي، في العصر الحديث، أداة قوية للابتكار والإبداع، يتم استخدامه بشكل متزايد وملحوظ في عمل ابتكارات، واختراعات جديدة، مثل تصميم BMW الحديث للقيادة الذاتية، بل في الوقت القريب سيصبح الذكاء الاصطناعي هو صانع الأغلب من الاختراعات. لذا حان الوقت لتعديل التنظيم

(١) Shlomit Yanisky Ravid and Xiaoqiong Jackie Liu, When artificial intelligence systems produce inventions: The 3A era and an alternative model for patent law, Yale law school, no date, P. 2. Electronic copy available on: Electronic copy available on: https://ssrn.com/abstract=2931828. Visited date: 6/11/2022.

التشريعي لبراءات الاختراع حتى تواكب الاختراعات التي يتم ابتكارها من جانب أنظمة الذكاء الاصطناعي، دون الاستعانة بالبشر[١].

فلا شك أن استفادة تقنيات الذكاء الاصطناعي من الحقوق القانونية المقررة بموجب براءات الاختراع تستلزم التدخل التشريعي، وتعديل النصوص القانونية التي تقصر منح براءة الاختراع على الإنسان فقط، حيث أصبح لدى الذكاء الاصطناعي القدرة الهائلة على الإبداع، والابتكار، والاختراع بدون تدخل الجانب البشري. فأصبح من الصعوبة التمييز بين اختراعات الإنسان وإبداعاته، وبين اختراعات الذكاء الاصطناعي وإبداعاته. ومن ثم لا يوجد ما يمنع من الاعتراف للأخير بحقوق الملكية الفكرية، وأهمها منحه براءة الاختراع، وصفة، وحقوق المخترع[٢].

فمن منظور الملكية الفكرية، يجب أن يكون العنصر، أو الشرط الأساسي هو قدرة الذكاء الاصطناعي على التعلم، وتوليد إبداع مستقل، والتي قد تؤدي إلى توليد عمل محمي بموجب الملكية الفكرية، كالاختراعات، والأعمال الفنية، بدون أي تأثير أو مساهمة قد تؤثر على تملك هذه الحقوق، مما يؤدي إلى ظهور "اختراعات حسابية"

(١) W. Michael Schuster, Artificial intelligence and patent ownership, Washington and Lee law review, Volume 75, issue 4, article 5, 2019, p. 1947.

(٢) حمدي أحمد سعد أحمد، المرجع السابق، ص ٢٦٠.

حقيقية من صنع الذكاء الاصطناعي. ومع الوضع الحالي، يبدو أن تقنية الذكاء الاصطناعي قادرة على (١) فهم البيانات غير المنظمة، (٢) الاستدلال الحاسوبي، و (٣) التعلم تلقائيًا، وبالتالي تقديم حلول غير متوقعة، تم تطويرها بشكل مستقل عن تعليمات المبرمج[١].

أما في غيرها من الحالات، حيث لا يكون الذكاء الاصطناعي قادرًا على تنفيذ العملية الابتكارية بشكل مستقل، يجب أن نتحدث بدلاً من ذلك عن "الاختراعات بمساعدة الذكاء الاصطناعي". وفي الواقع، في حالة عدم وجود استقلالية ابتكارية كاملة، ينبغي اعتبار الروبوتات أو الذكاء الاصطناعي مجرد أدوات لدعم الإبداع البشري[٢].

لذلك، يرى البعض[٣] أن مفهوم الاختراع لا يرتبط بالضرورة بالعنصر البشري، وإنما بدلا من ذلك، فهو مرتبط بهدف وظيفي، وهو السماح بإمكانية

(١) Francesco Banterle, Ownership of inventions created by artificial intelligence, No date, p. 4. Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3276702. Date of visit: 2/11/2022.
(٢) Francesco Banterle, previous reference, p.4.
(٣) Francesco Banterle, previous reference, p.9. He said: "In sum, the concept of invention has no necessary reference to a human con-ception. It is instead linked to a functional goal, that is to allow patentability of any new idea of solution of a technical problem. Thus, it appears that AI acting auton-omously can in principle generate patentable inventions".

الحصول على براءة اختراع لأي فكرة إبداعية جديدة. وبالتالي، يبدو أن عمل الذكاء الاصطناعي بشكل تلقائي يمكن من حيث المبدأ أن يولد اختراعات قابلة للحماية بموجب براءة الاختراع.

وجدير بالذكر أن استبعاد الاختراعات الحاسوبية من حماية براءات الاختراع، يمكن أن يثبط التطور التكنولوجي، لأن الذكاء الاصطناعي سيكون مستقبل الابتكار في العديد من القطاعات التقنية(١).

ففي ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي، في العصر الحالي، أصبح تعديل القوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية بصفة عامة، وبراءات الاختراع بصفة خاصة، أمرا واجبا، وضرورة ملحة، حيث أصبح يمتلك الذكاء الاصطناعي قدرات عالية تفوق القدرات البشرية، الأمر الذي منح الذكاء الاصطناعي القدرة على الابتكار، والإبداع، وخلق منتجات قابلة للاستغلال الصناعي، دون الاستعانة بالعنصر البشري. وأصبح الأمر يقتصر على مجرد ضغط على زر التشغيل، ومثال ذلك نظام "Philyra"، وهو نظام ذكاء اصطناعي يقوم بتركيب منتجات العطور، بحيث يستخدم هذا النظام خوارزميات متقدمة وجديدة لفحص الآلاف من المواد الخام، الأمر الذي يساعد في

(١) Francesco Banterle, previous reference, p.19.

تحديد التركيبات الجديدة للعطور، كما أنه يستطيع الكشف عن العيوب الموجودة في سوق العطور العالمية، وكيفية التعامل معها، وصنع عطور جديدة تعالج هذه العيوب[١].

ويلاحظ أنه لا يوجد أي تنظيم قانوني يحدد من سيمتلك حقوق براءة الاختراع إذا قام الذكاء الاصطناعي نفسه بالاختراع. لذا يتعين تعديل النصوص التشريعية على نحو يؤدي إلى تحول نموذجي في القوانين ذات الصلة بمنح براءة الاختراع، ومن ثم السماح باشتراك الذكاء الاصطناعي في حق منح براءة الاختراع، مع الإنسان المخترع. وفي حالة ما إذا كان الابتكار، أو الإبداع بدون الاستعانة بالعنصر البشري، بحيث كان الذكاء الاصطناعي قادرا على الإبداع بصفة مستقلة، وبطريقة يصعب فيها التمييز بين اختراع الذكاء الاصطناعي، والإنسان البشري، فإنه لا يوجد ما يمنع من الاعتراف للذكاء الاصطناعي بحق براءة الاختراع، وصفة المخترع[٢].

(١) أحمد مصطفى الدبوسي السيد، مدى إمكانية منح الذكاء الاصطناعي حق براءة الاختراع عن ابتكاراته، المرجع السابق، ص ٨٥.

(٢) أحمد مصطفى الدبوسي السيد، مدى إمكانية منح الذكاء الاصطناعي حق براءة الاختراع عن ابتكاراته، المرجع السابق، ص ٩١.

الاتجاه الثاني: صعوبة اعتبار الذكاء الاصطناعي مخترعا:

يرى أنصار الاتجاه الرافض للاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية أن قواعد تسجيل براءات الاختراع تتطلب أن يكون الابتكار، أو الاختراع من إنجاز شخص طبيعي، أي الإنسان، وهو ما يعوق تمتع الذكاء الاصطناعي بصفة المخترع، كما يحول دون اكتساب إبداعه صفة المصنف الإبداعي المفروض حمايته. فالذكاء الاصطناعي، مهما بلغت استقلاليته، لا يمكن أن يتمتع بخيال الإنسان، وإحساسه، ووعيه الذي يجعله يفكر، ويبدع(١).

كذلك يرى البعض(٢) قصر الاختراعات على الإبداع البشري، واعتبار الذكاء الاصطناعي، والروبوتات مجرد أدوات. وحتى إذا كان الذكاء الاصطناعي يساهم بشكل كبير في العملية الابتكارية، فإنه لا يلعب بالضرورة دورًا جوهريًا في تصور الاختراع، بل تحتاج أنظمة الذكاء الاصطناعي والروبوتات إلى مدخلات من البشر، لتوليد مخرجات إبداعية. لاسيما إذا كان يضبط العملية الابتكارية من خلال إعطاء تعليمات مناسبة.

ففي أنظمة الذكاء الاصطناعي الحالية، ينشأ الاختراع عمومًا من التصميم

(١) حمدي أحمد سعد أحمد، المرجع السابق، ص ٢٥١.

(٢) Francesco Banterle, previous reference, p.19.

الناجح، وتطبيق نظام التعلم الآلي عن طريق تحقيق نتيجة ابتكارية، مما ينتج عنه اختراعات "بمساعدة الذكاء الاصطناعي"، ومع ذلك، حتى إذا كان للروبوت أن يتحكم بشكل مستقل في العملية الابتكارية، فإنه يمكن أن يظل مجرد أداة، طالما أنه يعمل تحت تحكم وتنسيق بشري في الواقع.

فيعد الذكاء الاصطناعي من صنع الإنسان، ولا يمكن اعتباره أكثر من برنامج برمجي، (برمجيات خارقة على الأقل)، ولا ينبغي لنا أن نقع في إغراء "إضفاء الطابع الإنساني" على الروبوتات. وفقًا لذلك، فإنه في حالة احتواء مخرجات مثل هذا النظام على اختراع، قابل للحماية ببراءة اختراع، يجب أن يكون المخترع هو مبرمج النظام، أو المستخدم الذي يوجهه.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، لقد خلص الفقه[١] إلى أن قانون براءات الاختراع الأمريكي يقصر الإبداع والاختراع على الإبداع البشري، ومن ثم يمنع التوصيف البشري للمخترع نظام براءات الاختراع الأمريكي من السماح للروبوتات باعتبارها كمخترعين، وبالتالي صعوبة منح براءة اختراعات للذكاء الاصطناعي.

(١) Francesco Banterle, previous reference, p. 3. ABBOTT, I Think, Therefore I Invent: Creative Computers and the Future of Patent Law, in B.C. L. REV. 2016, p. 57. DAVIES, An Evolutionary Step in Intellectual Property Rights - Artificial Intelligence and Intellectual Property, Computer Law & Security Review, 2011, p. 27.

فينص أو يفترض قانون براءات الاختراع، في معظم الولايات القضائية، أن المخترع يجب أن يكون من البشر. وفي يوليو من عام ٢٠١٩، قرر Stephen Thaler أن يختبر ذلك الفرض، بطلب براءات اختراع في بريطانيا، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، ذاكرًا أن نظام الذكاء الاصطناعي "DABUS" هو المخترع(١).

فكان المكتب البريطاني للملكية الفكرية مستعدًا لقبول أن نظام الذكاء الاصطناعي "DABUS" هو من قام بالاختراعات، ولكن تطلب التشريع ذو الصلة أن يكون المخترع شخصا طبيعيا، وليس آلة. وقد اتبع المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع (EPO) مسارًا أكثر التفافًا بنفس الغاية، رافضًا طلبات براءات الاختراع، على أساس أن التقدم بآلة على أنها المخترع لا يستوفي المتطلبات الشكلية. وهذه المتطلبات تضمنت ذكر لقب العائلة، والاسم، والعنوان الكامل للمخترع.

وقد تم رفض طلب براءة الاختراع الأمريكي أيضًا بناء على حقيقة أن التشريعات ذات الصلة أشارت بصورة متكررة إلى المخترع باستخدام ضمائر تعود

(١) The patents were for a ‘food container’ and ‘devices and methods for attracting enhanced attention’. DABUS is an acronym for Device for the Autonomous Bootstrapping of Unified Sentience.

على الأشخاص الطبيعيين، مثل: " نفسه ونفسها". واستشهد المكتب الأمريكي لبراءات الاختراع والعلامات التجارية (USPTO) بأن أساس الاختراع هو عمل عقلي يتولد في عقل المخترع . وخلصت إلى أن الاختراع، بهذا المعنى، مقصور على الأشخاص الطبيعيين، وليست الشركات، أو الأشياء. واختتم المكتب الأمريكي بأن طلب براءة الاختراع الذي يذكر الذكاء الاصطناعي كمخترع هو طلب غير كامل.

وكانت هذه القرارات متطابقة مع السوابق القضائية، وممارسة مكاتب براءات الاختراع حول العالم، والتي لم يسمح أي منها لنظام الذكاء الاصطناعي أن يتم الاعتراف به كمخترع.

فإن كان أحد أهداف نظام براءات الاختراع هو تشجيع الابتكار، عن طريق منح احتكار لمدة زمنية محددة، في مقابل الإفصاح العام، إلا أنه حتى لو تم الإقرار بمبدعي نظام الذكاء الاصطناعي "DABUS"، فمن غير المحتمل بأن يكون هناك دافع لنظام الذكاء الاصطناعي للابتكار عن طريق الحماية التي توفرها براءة الاختراع(١).

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يظهر شك جدي بأن نظام الذكاء الاصطناعي

(١) Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, previous reference, p. 838.

قادر على إبداع الأشياء التي تمثل اختراعات، يحق لها إصدار براءات اختراع. فقد قبل مكتب الملكية الفكرية البريطاني صراحة أن نظام الذكاء الاصطناعي "DABUS" هو من أدى ذلك. ولكن قد شق الأمر على المكتب الأمريكي من أجل تجنب التصريح بمثل هذا الاستنتاج. ومن جانب المكتب الأوروبي فإنه تنصل من هذه المسألة، مبينًا أنه لسبب أن أنظمة الذكاء الاصطناعي والآلات ليس لديها الشخصية القانونية، فلا يمكن أن يكون لها حقوق المخترع. وكان المكتب الأوروبي هو الأعلى صوتًا، ولكن اعتمدت قرارات الثلاث جهات على الشكلية المنصوص عليها في التشريعات ذات الصلة، والتي نصت صراحة، أو ضمنًا على أن هذه الحقوق مقصورة على الأشخاص الطبيعيين(١).

رأي الباحث: ضرورة منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية واعتباره مخترعا:

باستقراء وتحليل ما سبق من آراء، وأسانيد، وحجج ساقها الاتجاهان، نجد أننا نؤيد مع البعض(٢) منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، حتى يتسنى منحه

(١) Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, previous reference, p. 839.

(٢) أحمد مصطفى الدبوسي السيد، مدى إمكانية منح الذكاء الاصطناعي حق براءة الاختراع عن

براءة الاختراع، والمزايا، والحقوق الناشئة عنها، وذلك حتى لا يصبح الإبداع والابتكار الذي تم من صنع الذكاء الاصطناعي متناولا بدون مقابل، ومن ثم يفقد قيمته، وأهميته، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على مخترعي الذكاء الاصطناعي من ناحية، وعلى الاستثمار في هذا المجال من ناحية أخرى.

ومن ثم أرى أنه طالما أصبح الذكاء الاصطناعي، في صورته المتطورة، التي تتميز بالاستقلال، والتعلم الذاتي، والقدرة على الإبداع والابتكار على نحو مستقل عن الإنسان، أي بدون تدخل العنصر البشري، ومن ثم لا يمكن النظر إليه على أنه مجرد آلة في يد الإنسان، وإنما أصبح يتمتع بالصفات البشرية التي تؤهله لإمكانية الاعتراف له بالشخصية القانونية، واكتساب وصف المخترع، وحماية براءة الاختراع.

كل ما هنالك أن الأمر يستلزم التدخل التشريعي، حتى تواكب القواعد القانونية هذا التطور الهائل في العصر الحديث، بحيث تشمل حقوق الملكية الفكرية، وأهمها براءة الاختراع، تلك الإبداعات والابتكارات من صنع الذكاء الاصطناعي المستقل.

ابتكاراته، المرجع السابق، ص ٩٦.

المبحث الثاني

مدى إمكانية تمتع الوكيل الذكي بالشخصية القانونية

تمهيد وتقسيم:

لقد أدى التطور الهائل في مجال الإنترنت، وتقنية المعلومات إلى نشأة ما يسمى بتقنية "البلوك تشين" [١] "Block chain"، والتي أحدثت تطورا هائلا في مجال العقود، حيث ظهرت العقود الذكية[٢]، التي يتم إبرامها من خلال تقنية البلوك تشين، والتي لا تحتاج إلى تدخل العنصر البشري، وهو الأمر الذي ساعد على ظهور ما يطلق عليه "الوكيل الذكي"، الذي يعد أحد أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وبرامج تقنية المعلومات، حيث يتمكن الوكيل الذكي من إبرام العقود، دون الحاجة إلى الرجوع إلى مستخدمه.

ويتميز الوكيل الذكي بصفات وخصائص، أهمها: الاستقلالية في العمل، والقدرة على التواصل مع غيره، ومساعدة الآخرين، والمبادرة في إبرام العقود، وتنفيذها

(١) تعد تقنية البلوك تشين وسيلة لإنجاز المعاملات والتصرفات القانونية، وإبرام العقود، دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث، أو الرجوع إليه لإتمام المعاملات، أو التعاقد.

(٢) ويتمثل العقد الذكي في ذلك العقد الذي يتم إبرامه عن طريق تقنية البلوك تشين، ويعني ذلك أن تتم جميع مراحل العقد عبر هذه التقنية، بحيث يقوم البلوك تشين بتسهيل عملية تنفيذ العقد.

دون الرجوع كل مرة إلى مستخدمه. ولا شك أن هذه الصفات تثير العديد من الإشكاليات القانونية، أهمها: مدى قدرة الوكيل الذكي على التعاقد بوصفه برنامجا، أو ما يطلق عليه "متعاقد اصطناعي ذكي؟ وما مصير التصرفات التي يقوم بها؟ وما مدى الاعتراف للوكيل الذكي بالشخصية القانونية المستقلة عن مستخدمه[١].

وبناء على ما تقدم، أرى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: ماهية الوكيل الذكي ودوره في إبرام العقود الذكية.

المطلب الثاني: منح الوكيل الذكي الشخصية القانونية.

المطلب الأول

ماهية الوكيل الذكي ودوره في إبرام العقود الذكية

بداية يتعين علينا معرفة المقصود بالوكيل الذكي، وبيان خصائصه التي

(١) فاطمة الزهراء ربحي تابوب، الوكيل الذكي في إبرام العقد، الملتقى الأول، الذكاء الاصطناعي: تحد جديد للقانون، حوليات جامعة الجزائر، عدد خاص، ٢٧-٢٨ نوفمبر ٢٠١٨، ص ٦٨.

تميزه، وتجعله مؤهلا للتمتع بالشخصية القانونية، وكذلك تحديد دوره في إبرام العقود الذكية. ونبين ذلك بالتفصيل على النحو الآتي:

أولا: ماهية الوكيل الذكي:

نبين ماهية الوكيل الذكي من خلال تحديد المقصود به، وبيان خصائصه التي تميزه، وذلك على النحو الآتي:

١- المقصود بالوكيل الذكي:

قدمنا بأن التطور الهائل في مجال التكنولوجيا، وتقنية المعلومات أحدث بدوره تطورا كبيرا في مجال العقود، حيث ظهرت العقود الذكية التي يتم إبرامها من خلال تقنية البلوك تشين، والتي لا تحتاج إلى تدخل العنصر البشري، وهو الأمر الذي ساعد على ظهور الوكيل الذكي، والذي يعد أحد أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وبرامج تقنية المعلومات، حيث يتمكن الوكيل الذكي من إبرام العقود دون الحاجة إلى الرجوع إلى مستخدمه.

فالوكيل الذكي هو "أحد أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وظيفته مساعدتنا على إنجاز أمورنا ومهامنا اليومية، ويتميز بالخصوصية والقدرة على مساعدة الآخرين، من مساعدي البرمجيات البشرية، والقدرة على التعلم، وتحسين واستمرار أداء

المهمة"[١].

وقد عرف البعض[٢] الوكيل الذكي بأنه: "برنامج إلكتروني، يستخدم في إنجاز المهام والأعمال نيابة عن المستخدمين، دون تدخل أو سيطرة مباشرة منهم. ويتمتع الوكيل الذكي بالاستقلالية، والمرونة والقدرة على الاتصال والتفاعل مع المستخدمين، وغيرهم من الوكلاء".

وقد عرف المشرع الإماراتي الوسيط الإلكتروني المؤتمت، في المادة الأولى من القانون الاتحادي رقم ١ لسنة ٢٠٠٦، الصادر بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية، على أنه: "برنامج أو نظام إلكتروني لوسيلة تقنية المعلومات التي تعمل تلقائيا بشكل مستقل، دون إشراف من أي شخص طبيعي، في الوقت الذي يتم فيه العمل أو الاستجابة له". ويلاحظ أن المشرع الإماراتي قد استخدم لفظ الوسيط أو الوكيل الإلكتروني المؤتمت، بدلا من الوكيل الذكي.

كما عرفت المادة ٢ من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية في إمارة دبي

(١) عبد الرازق مختار محمود، المرجع السابق، ص ١٩٦.

(٢) أحمد مصطفى الدبوسي، الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر (البلوك تشين)، دولتا الكويت والإمارات نموذجا، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة ٨، ملحق خاص، العدد ٨، ديسمبر ٢٠٢٠، ص ٤٠٢.

رقم ٢ لسنة ٢٠٠٢ الوسيط الإلكتروني المؤتمت بأنه: "برنامج أو نظام إلكتروني لحساب آلي يمكن أن يتصرف أو يستجيب لتصرف بشكل مستقل، كلياً أو جزئياً، دون إشراف أي شخص طبيعي في الوقت الذي يتم فيه التصرف أو الاستجابة له".

أما المشرع الكويتي، فقد عرف الوكيل الذكي، تحت مسمى النظام الإلكتروني المؤتمت، في المادة ١ من القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن المعاملات الإلكترونية، على أنه: "برنامج أو نظام إلكتروني لحاسب آلي، تم إعداده ليتصرف أو يستجيب لتصرف بشكل مستقل، كليا أو جزئيا، دون تدخل أو إشراف أي شخص طبيعي، في الوقت الذي يتم فيه التصرف أو الاستجابة له".

ونظرا لأهمية الوكيل الذكي في إبرام العقود الذكية، فقد حاول العديد من الدول الاعتراف بصحة العقود المبرمة عن طريقه، أهمها في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية التي صدرت في ٢٠٠٥. كما تناولت ثلاثة نصوص قانونية في الولايات المتحدة الأمريكية استخدام الوكيل الإلكتروني في إبرام التصرفات القانونية عبر الإنترنت، وذلك في القانون الموحد للمعاملات ومعلومات الكمبيوتر UCITA[١]، وقانون التجارة الإلكتروني على

(١) UNIFORM COMPUTER INFORMATION TRANSACTIONS ACT.

المستوى الدولي، وقانون التجارة الوطني E-Sign وقانون الولايات المتحدة بشأن المعاملات الإلكترونية UETA[١].

فقد عرفت الفقرة ٦ من المادة ٢ من قانون الولايات المتحدة بشأن المعاملات الإلكترونية UETA الوكيل الإلكتروني بأنه: "برنامج حاسوبي، أو أي وسيلة إلكترونية أو آلية أخرى، يتم استخدامه لاستهلال إجراء ما، أو للاستجابة كليا أو جزئيا لسجل إلكتروني، دون مراجعة أو تدخل من جانب شخص". وقد جاء القانون الموحد للمعاملات ومعلومات الكمبيوتر UCITA بتعريف مشابه لهذا التعريف[٢].

وقد سمي هذا الوكيل بالوكيل الذكي حيث إنه قادر على تنفيذ أعمال وتصرفات قانونية معقدة بصورة كبيرة، كما أنه لديه القدرة على المبادرة بالقيام بعمل معين، أو التفاوض في عمل معين، كما يمكنه إبرام العقود. لذا فهو يكتسب صفات تقنية وفنية تجعله في مركز يشبه مركز الوكيل البشري، مثل الذكاء، والمبادرة، والعمل باستقلالية[٣].

(١) UNIFORM ELECTRONIC TRANSACTIONS ACT (1999).

(٢) فاطمة الزهراء ربحي تابوب، المرجع السابق، ص ٧٢، ٧٣.

(٣) شريف محمد غنام، دور الوكيل الإلكتروني في التجارة الإلكترونية، دراسة في ضوء أحكام اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية ٢٠٠٥، دار

وباستقراء ما سبق، يمكننا تعريف الوكيل الذكي بأنه أحد أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وهو عبارة عن برنامج إلكتروني ذكي، قادر على تنفيذ الأعمال والتصرفات المعقدة نيابة عن المستخدمين، وباستقلال دون الحاجة إلى الرجوع إليهم، ويتميز بالمرونة، والقدرة على التفاعل مع الآخرين.

٢- خصائص الوكيل الذكي المؤهلة لمنحه الشخصية القانونية:

يتميز الوكيل الذكي بصفات وخصائص أهمها: الاستقلالية في العمل، والقدرة على التواصل مع غيره، ومساعدة الآخرين، والمبادرة في إبرام العقود، وتنفيذها دون الرجوع كل مرة إلى مستخدمه(١).

أ- الاستقلالية في اتخاذ القرارات والتصرف:

يتميز الوكيل الذكي بالاستقلالية في اتخاذ القرارات، والتصرف على نحو مستقل عن مستخدمه. وهذه الخاصية تعد من أهم الخصائص الأساسية التي تجعله جديرا بمنحه، والاعتراف له بالشخصية القانونية.

الجامعة الجديدة، ٢٠١٢، ص ٢٩، ٣٠.

(١) أحمد مصطفى الدبوسي، الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر (البلوك تشين)، المرجع السابق، ص ٣٨١.

والاستقلالية تعني أنه قادر على التصرف وفقا لخبراته الخاصة، وقيامه ببناء معلوماته من خبراته السابقة، وتجاربه الأخرى مع غيره من الوكلاء الآخرين. وبمعنى آخر، يعمل الوكيل الذكي دون تدخل العنصر البشري، ولديه نوع من التحكم في تصرفاته.

ب- القدرة على المبادرة:

يتمتع الوكيل الذكي بالقدرة العالية على المبادرة في اتخاذ قراراته، وأداء عمله، ولا تعد أفعاله وقراراته مجرد ردود أفعال، أو مجرد استجابة لتغير البيئة المحيطة به، وتمكنه هذه الخاصية من تقديم إيجاب للغير، بالإضافة إلى إمكانية قبوله لما يقدمه إليه الغير.

ج- القدرة على تعديل السلوك:

يتميز الوكيل الذكي بقدرته على تعديل عروضه في كل مرة يغير فيها العميل مفضلاته، أو عاداته.

ففي حالة كونه وكيلا عن المشتري، فهو يقدم عرضا بحسب ما توصل إليه من معلومات، في ضوء ما يفضله العميل. وفي حالة كونه وكيلا عن البائع، فهو يقدم أفضل عروض للبيع التي تلائم متغيرات السوق، وذوق المستهلك، ومن ثم يمكن

للوكيل الذكي أن يؤثر على قرار البائع، وتعديل شروط البيع، على حسب المعلومات التي توصل إليها[١].

ثانيا: دور الوكيل الذكي في إبرام العقود الذكية:

لقد تطورت تقنيات الوكيل الذكي بحيث أصبح له دور مهم وفعال في التجارة الإلكترونية، حيث مكنه التطور التقني من القيام ببعض التصرفات القانونية، مثل التفاوض في العقود، وإبرامها، بل أيضا تنفيذها في بعض الأحيان[٢].

فلقد تم تصميم الوكيل الذكي بهدف مساعدة الشخص على إبرام العقود، سواء كان هذا الشخص مشتريا، حيث يساعده الوكيل الذكي في البحث عن السلع والمنتجات المفضلة له، وفي اختيار المتاجر الافتراضية، أو كان الشخص بائعا، حيث يساعده الوكيل الذكي في عرض سلعته على العامة، ومعرفة الذوق العام للمستهلك، والوصول إليه بسهولة، والتعاقد معه[٣].

فإذا افترضنا أن تصفح المستهلك لصفحة واحدة على الإنترنت يستغرق ٣٠

(١) شريف محمد غنام، المرجع السابق، ص ٥٤ وما بعدها.

(٢) شريف محمد غنام، المرجع السابق، ص ٣٨.

(٣) نريمان مسعود بورغدة، العقود المبرمة بواسطة الأنظمة الإلكترونية الذكية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ١، ٢٠١٧، ص ٧١.

ثانية، فإنه سوف يقضي سنوات حتى يمكنه الإلمام بكل صفحات الإنترنت، ومن ثم لا يمكن للمستهلك بمفرده الإلمام بكل السلع والخدمات المعروضة على الإنترنت، حتى يتمكن من المقارنة بينها، وبين السلع الأخرى، وشرائها في النهاية، ومن ثم تظهر في هذه الحالة أهمية الدور الذي يقوم به الوكيل الذكي، حيث يتمكن من البحث عن المعلومات، والسلع، والخدمات، والتعامل مع هذه المعلومات بشكل مباشر ومستقل عن التدخل البشري، ومن ثم يتمكن من إنجاز الصفقات، والمعاملات الإلكترونية(١).

فالعقود المبرمة بواسطة الأنظمة الإلكترونية الذكية هي "عقود إلكترونية، تبرم بصفة مؤتمتة، دون تدخل بشري مباشر، حيث يلجأ أطرافها إلى استخدام عملاء إلكترونيين أذكياء لإبرام العقود لحسابهم".

وقد نشأ عن استخدام الوكيل الذكي في إبرام العقود ما يطلق عليه "متعاقد الذكاء الاصطناعي"، وهي فكرة تهدف إلى اعتبار الوكيل الذكي أحد أطراف العقد، وليس وسيلة لإبرامه، أي وضعه في نفس موضع المتعاقد البشري(٢).

(١) نريمان مسعود بورغدة، المرجع السابق، ص ٣٧.
(٢) نريمان مسعود بورغدة، المرجع السابق، ص ٣.

ويتمتع الوكيل الذكي بالاستقلالية، وهو ما يجعله يؤدي دورا مهما وكبيرا في إبرام العقود الذكية، حيث يمثل المستخدم بدرجة تشبه إلى حد كبير الوكيل البشري، حيث يستقل عن مستخدمه في اتخاذ القرارات، وهو ما يميز الوكيل الذكي عن غيره من الوكلاء، وكذلك عن غيره من باقي أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تعمل تحت تصرف ورقابة مستخدمها، من خلال البيانات والتعليمات التي يبرمجها المستخدم(١).

كما يتميز الوكيل الذكي بالقدرة على المبادرة، حيث لا يعتمد في عمله، وقيامه بالمهام المكلف بها، على توجيهات وتعليمات المستخدم فقط، وإنما يقوم بالمبادرة في تنفيذ هدفه كلما كانت ظروف البيئة التي يعمل بها مناسبة. وهذا التصرف ينتج من استشعاره بإمكانية أن يكون مستخدمه مهتما فعليا بموضوع هذه المبادرة، التي تعتمد في الأصل على معطيات أو مدخلات الوكيل، وتفاعله مع المستخدم، ومع البيئة المحيطة به.

كما يتميز الوكيل الذكي بالقدرة على تعديل سلوكه، أو تعديل عروضه في كل مرة يغير فيها المستخدم رغباته. فإن كان الوكيل الذكي وكيلا عن المشتري، فهو في كل مرة يقدم عرضا للمشتري يختلف بحسب تفضيلات المشتري، بحسب ما

(١) أحمد مصطفى الدبوسي، الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر (البلوك تشين)، المرجع السابق، ص ٤٠٣.

توصل إليه من معلومات. وإن كان الوكيل الذكي وكيلا عن البائع، فهو يقدم له أفضل عروض البيع التي تتناسب مع متغيرات السوق، وتغير ذوق المستهلك، ومن ثم يمكن للوكيل الذكي أن يؤثر على قرارات البائع، وقيامه بتعديل شروط البيع وفقا لما توصل إليه من معلومات حديثة(١).

وتتمثل آلية عمل الوكيل الذكي في إبرامه للعقود عبر تقنية البلوك تشين في قيام المستخدم بتزويده بالبيانات والتعليمات المهمة المراد تنفيذها، بحيث يتصرف الوكيل الذكي بشكل مستقل، ومنفصل عن المستخدم، بالبناء على هذه البيانات، والتغيير فيها، وتجديدها على حسب كل مرة يتعامل فيها مع مستخدم، أو وكيل آخر، حيث يستفيد من تجاربه وخبراته العملية السابقة، ويقوم بهذه العمليات باستقلال كامل، يتيح له السيطرة على جميع التصرفات المتعلقة بالعملية.

وبذلك يقوم الوكيل الذكي بإبرام عمليات البيع، أو الشراء، دون الحاجة إلى الرجوع إلى مستخدمه، حيث تكون لديه المعرفة السابقة برغبات المستخدم الخاصة، ومن ثم يبادر إلى إبرام العقود، وتنفيذها، وفقا لهذه الرغبات. فعلى سبيل المثال، يمكن للوكيل الذكي القيام بحجز رحلة سياحية للمستخدم، واختيار موعد الرحلة المناسب،

(١) فاطمة الزهراء ربحي تابوب، المرجع السابق، ص ٧٥.

بعد الرجوع إلى جدول أعمال المستخدم، والتأكد من عدم تعارض هذا الموعد مع التزامات المستخدم الأخرى[١].

المطلب الثاني

منح الوكيل الذكي الشخصية القانونية

لقد أيد جانب كبير من الفقه[٢] القول بضرورة منح الوكيل الذكي الشخصية القانونية، واستندوا في ذلك إلى أن التمتع بالشخصية القانونية لا يقتصر على الشخص الطبيعي، أي الإنسان البشري، وإنما يمتد ليشمل غير الإنسان، كالأشخاص المعنوية، أو الاعتبارية، فهي يمكن أن تتمتع أيضا بالشخصية القانونية، كالشركات، والجمعيات، بل إن الشخصية القانونية قد يتم حرمان الإنسان منها.

(١) أحمد مصطفى الدبوسي، الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر (البلوك تشين)، المرجع السابق، ص ٤٠٣، ٤٠٤.

(٢) أحمد مصطفى الدبوسي، الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر (البلوك تشين)، المرجع السابق، ص ٤١٦. شريف محمد غنام، المرجع السابق، ص ٧٢.

Samir Chopra and Laurence Fredric White, Artificial agents- personhood in law and philosophy, Conference paper, proceedings of the 16th European conference artificial intelligence, ECAI 2004, including Prestigious applicants of intelligent system, PAIS 2004, Valencia, Spain, August 22-27/2004, P. 35. Hartini Saripan, Nurus Sakinatul Fikriah Mohd Shith Putera, Are robots human? A review of the legal personality model, World Applied Sciences Journal 34 (6), 2016. P. 826.

فلا شك أن منح الوكيل الذكي الشخصية القانونية من شأنه حل جميع المشكلات القانونية الناشئة عن إبرام العقد بالطريقة الإلكترونية، بحيث يصدر الرضاء من الوكيل الذكي نفسه، والطرف الذي يتعامل معه، بحيث يتم التوافق بين الإيجاب والقبول بينهما، دون الإخلال بالقواعد المتعلقة بحرية التعاقد، أو انعقاد العقد(١).

وقد استند الفقه المؤيد لمنح الشخصية القانونية للوكيل الذكي إلى عدة أسباب، أهمها: ما يتمتع به من خصائص فريدة تؤهله لمنح هذه الشخصية، وكذلك بهدف حماية مستخدمه من الأخطاء التقنية، أو الفنية التي قد تقع منه. ونوضح ذلك بشيء من التفصيل، وذلك على النحو الآتي:

أولا: منح الشخصية القانونية للوكيل الذكي استنادا إلى صفاته الفريدة:

في عصر تقنية البلوك تشين، أصبح الوكيل الذكي لا يعتمد على إرادة مستخدمه عند إبرام العقود الذكية، بل أصبح يتمتع بالمبادرة في اتخاذ القرار، وتوفير العروض الملائمة لرغبات المستخدم، معتمدا في ذلك على خبراته ومعلوماته وبياناته التي اكتسبها من معاملاته السابقة. كما أصبح لديه القدرة على تعديل هذه البيانات

(١) أحمد مصطفى الدبوسي، الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر (البلوك تشين)، المرجع السابق، ص ٤١٦.

والمعلومات، بما يتيح له ويساعده على اتخاذ أفضل القرارات اللازمة لإبرام العقود في المستقبل[١].

ويترتب على استقلال الوكيل الذكي في عمله، وقدرته على الحصول على المعلومات من مصادر أخرى، غير الشخص الذي قام ببرمجته، أن أصبح يتميز بالقدرة على التواصل مع الآخرين من العملاء، والبشر، أو مع غيره من التطبيقات الذكية، أو قواعد البيانات، وذلك من خلال لغة تواصل مشتركة[٢].

وفي هذا الصدد يتعين التمييز بين نوعين من الروبوت، الأول يتمثل في الروبوت غير الإدراكي، والذي لا يملك سلطة القيام بإبرام التصرفات التعاقدية بالنيابة عن نائبه القانوني. أما الثاني فيتمثل في الروبوت الإدراكي، أي الآلة الذكية المدركة، والتي يمكن أن يمنحها المشرع سلطة إبرام التصرفات التعاقدية، من خلال الاعتراف بالذمة المالية المستقلة للروبوت، وبالأهلية اللازمة لإتمام الصفقات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، وهذا ما يمكن أن نتلمسه في شركات التكنولوجيا التي تنوب عن عملائها في التعاقد.

(١) أحمد مصطفى الدبوسي، الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر (البلوك تشين)، المرجع السابق، ص ٤١٩.

(٢) نريمان مسعود بورغدة، المرجع السابق، ص ٤٨.

لذلك فمنح الشخصية الافتراضية المميزة للوكيل الذكي يجب أن يرتبط بارتفاع درجة الوعي لديه. فوعي الآلة الذكية مقياس لمستوى أهليتها. ويمكن تصور أنه، في المرحلة الحالية، فكرة الآلة النائبة عن الإنسان، كالقاصر، قادرة على التعاقد، ولكن بشكل محدود فقط.

ووفقا لهذا التصور فالروبوت المميز سيتمتع بحقوق غير البشر، إذ إن الأشخاص الطبيعيين، أو المعنويين، أو حتى الإلكترونيين الافتراضيين، سيكونون في مواجهة شخص إلكتروني، بإمكانه المطالبة بحقوقه بشكل مستقل، بعد أن يقوم بتقديم كافة خدماته التجارية الشخصية المستقلة[١].

ومن ثم يستند الاعتراف بالشخصية القانونية للوكيل الذكي على فكرة مفادها أن أي كيان يتمتع بالوعي الذاتي، والإرادة المستقلة يكون أهلا للتمتع بالشخصية القانونية. كما أن منح الشخصية القانونية للوكيل الذكي سوف يقوم بحل جميع المشكلات القانونية التي تثار عند إبرام العقد الذكي المؤتمت. فالتراضي اللازم لإبرام العقد يصدر عن كل من الوكيل الذكي، والمتعاقد الذي تعامل معه، أو من الممكن أن يصدر من الوكلاء الأذكياء، إذا كان العقد مؤتمتا كليا، وهنا تتحقق فرضية متعاقد

(١) إياد مطشر صيهود، المرجع السابق، ص ٤٤.

الذكاء الاصطناعي، حيث يكون الوكيل الذكي طرفا في العقد[١].

ولكن يرى البعض[٢] أنه على الرغم من تمتع الوكيل الذكي بعدة خصائص مميزة، تجعله يشبه إلى حد كبير الوكيل البشري في تمثيل مستخدمه، إلا أن هذه الخصائص تظل غير كافية لمنحه الشخصية القانونية. والسبب في ذلك يرجع إلى افتقاد الوكيل الذكي لعنصر الإدراك والتمييز الذي يتوافر في الشخص الطبيعي، سواء الذي يقوم بتمثيل نفسه، أو تمثيل الشخص الاعتباري. فالوكيل الذكي كشيء، يتميز عن الشخص كإنسان، فالأخير يدرك الأشياء، ويستطيع التمييز بينها، وذلك عكس الأول، حتى وإن كان برنامجا ذكيا، يستطيع التعامل مع نوع محدد من البيانات.

ثانيا: منح الشخصية القانونية للوكيل الذكي حماية لمستخدمه من الأخطاء التقنية:

جدير بالذكر أن منح الوكيل الذكي الشخصية القانونية يعمل على حماية مستخدمه، حيث يعد الوكيل الذكي مسئولا، في هذه الحالة، عن أخطائه، سواء المتمثلة في الأخطاء التقنية، أو الفنية غير المتوقعة التي تقع من تقنية الوكيل

(١) نريمان مسعود بورغدة، المرجع السابق، ص ١٦٠.
(٢) فاطمة الزهراء ربحي تابوب، المرجع السابق، ص ٨٧.

الذكي، أو تلك الأخطاء التي لم يسهم فيها، ومن ثم يتحمل الوكيل الذكي المسئولية عن تصرفاته.

ولا شك أن ذلك الأمر يزيد من الثقة في استخدام الوكيل الذكي في إبرام العقود عبر تقنية البلوك تشين، ويشجع على استخدامه في مجال التجارة الإلكترونية بصفة عامة(١).

فلا شك أن منح الشخصية القانونية للوكيل الذكي يقدم فائدة كبيرة لكل من مستخدم الوكيل، والمتعاقد معه. فبالنسبة لمستخدم الوكيل، فإنه سيستفيد من تحديد مسئولية الوكيل عن أخطائه، حيث ترتبط هذه المسئولية بحدود المبلغ الذي رصده المستخدم، أما بالنسبة للمتعاقد مع الوكيل الذكي، فإنه يمكنه معرفة أية معلومات وبيانات تتعلق بالوكيل، من حيث مالكه، وحدود مسئوليته، ومقدرته التقنية، وإمكانية رفع الدعوى عليه مباشرة(٢).

وبناء على ما تقدم، يمكن منح الوكيل الذكي الشخصية القانونية الإلكترونية، كالشخصية الاعتبارية للشركات، وبمقتضاها يتحمل الوكيل الذكي المسئولية عن كافة

(١) أحمد مصطفى الدبوسي، الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر (البلوك تشين)، المرجع السابق، ص ٤١٧.
(٢) شريف محمد غنام، المرجع السابق، ص ٧٧.

الأخطاء التي تصدر من البرنامج، سواء كانت أخطاء متعلقة بإدخال البيانات، أو المعلومات من جانب المستخدم، أي أن المستخدم هو السبب في هذه الأخطاء، أو أخطاء فنية وتقنية متعلقة بالإنترنت كبيئة عمل خاصة به، وتلك الأخطاء لم تكن بسبب المستخدم، ولا يعد من العدل والمنطق تحميل المستخدم مسئوليتها من الناحية القانونية[١].

هذا فضلا عن أن عدم الاعتراف بالشخصية القانونية للوكيل الذكي سينتج عنه إحجام الكثير من الأشخاص عن التعامل معه، مما يعرقل تقدم المعاملات والتجارة الإلكترونية، ويزيد من الشك في أمان المعاملات التي تتم عبر الإنترنت. وبعكس ذلك إذا تم منح الشخصية القانونية للوكيل الذكي يستطيع بمقتضاها التعبير عن إرادته باعتباره وكيلا عن المستخدم، وفي هذه الحالة يمكن للمستخدم التمسك بخطأ الوكيل الذكي[٢].

وقد اقترح البعض[٣] عمل نظام تسجيل إلكتروني، يسمى بعقد الوكيل

(١) أحمد مصطفى الدبوسي، الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر (البلوك تشين)، المرجع السابق، ص ٤١٧.
(٢) فاطمة الزهراء ربحي تابوب، المرجع السابق، ص ٨٧.
(٣) شريف محمد غنام، المرجع السابق، ص ١٢٨.

المصادق عليه (CAAP)، يتضمن تسجيل اسم الوكيل الذكي، والشركة المصنعة له، ودرجة تقدم التقنية الخاصة به، وكذلك اسم المستخدم، على أن يتم إدراج الشخص الذي يتحمل نتائج أعمال هذا الوكيل، ويتم منح الشركة المسئولة عن التسجيل شهادة إلكترونية لذوي الشأن تحتوي على هذه البيانات، في مقابل رسوم محددة يدفعها الشخص المسئول عن الوكيل.

ويقدم عقد الوكيل المصادق عليه فائدتين، تتمثل الأولى في أن إدراج الوكيل الذكي ضمن طائفة الشركات يزيد من ثقة المستهلكين، ويعزز من الشفافية والإفصاح المتعلقة بالوكيل الذكي. أما الميزة الثانية، فتتمثل في أن من شأن التسجيل أن يؤدي إلى تجنب المنازعات التي يمكن أن تنشأ عن استخدام الوكيل الذكي في مجال العقود.

ولا شك أن من أهم العقبات التي تواجه منح الشخصية القانونية للوكيل الذكي تتمثل في ضرورة أن يكون له ذمة مالية مستقلة، تختلف عن ذمة مستخدمه، يقوم من خلالها بالوفاء بالتزاماته المالية، خاصة تلك الناشئة عن انعقاد مسئوليته، بصفة مستقلة عن مستخدمه.

ونرى مع البعض[١]، حلا للتغلب على هذه الإشكالية القانونية، بإمكانية فتح حساب بنكي مستقل باسم الوكيل الذكي، لضمان الوفاء بالتزاماته المالية، كالتعويض الذي ينشأ في ذمته تجاه الغير عند تقرير مسئوليته، مع ضرورة التنبيه على المتعاقد مع الوكيل الذكي بضرورة التأكد من كفاية المبالغ المودعة في الحساب البنكي للوكيل الذكي، حتى يضمن الوفاء بحقوقه الناشئة عن التعامل مع هذا الوكيل.

ومع ذلك، في ظل النظام القانوني الحالي، لا يتمتع الوكيل الذكي بالشخصية القانونية، وبالتالي لا يتمتع بالأهلية القانونية التي تمكنه من أن يكون متعاقدا، ومن ثم مسئولا عن تصرفاته الشخصية[٢]. فإلى الآن لم يتدخل المشرع في القوانين الوطنية بنص صريح يمنح برنامج الوكيل الذكي، الذي يتدخل في التعاقدات الإلكترونية، الشخصية القانونية، سواء في الدول التي تتبنى النظام القانوني اللاتيني، أو تلك الأخرى التي تتبنى النظام القانوني الأنجلو أمريكي[٣]. لذا يتطلب الأمر حدوث تدخل تشريعي، في مختلف التشريعات الوطنية، يضع معايير موحدة لتعريف هذا الشخص الجديد، ويسمح له بالتمتع بالشخصية القانونية المستقلة، التي تمكنه من التصرف،

(١) أحمد مصطفى الدبوسي، الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر (البلوك تشين)، المرجع السابق، ص ٤١٨.

(٢) نريمان مسعود بورغدة، المرجع السابق، ص ٣.

(٣) فاطمة الزهراء ربحي تابوب، المرجع السابق، ص ٨٧.

كمتعاقد بشري.

وباستقراء ما سبق، وتحليله، فمن جانبنا نؤيد البعض[١] في ضرورة منح الوكيل الذكي الشخصية القانونية، وأن يتم تسجيل هذه الشخصية في سجل خاص مصادق عليه، بحيث يكون للوكيل الذكي كيانا مستقلا، له أنشطة قانونية مستقلة، ويكون تنفيذها عن طريق وسائل تقنية، تتواكب مع احتياجات العصر الحديث، وتتميز بالفعالية والسرعة في تنفيذ الأعمال والتصرفات، التي لا يمكن للإنسان البشري القيام بها بمفرده، أو يستطيع القيام بها، ولكن ليس بنفس الفعالية، والدقة، والسرعة التي يقوم بها الوكيل الذكي.

(١) أحمد مصطفى الدبوسي، الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر (البلوك تشين)، المرجع السابق، ص ٤١٧.

الخاتمة

وبعد أن انتهيت، بحمد الله وتوفيقه، من البحث في حقيقة وواقع الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، توصلت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، نوضح أهمها على النحو الآتي:

أولا: النتائج:

تتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها بعد دراسة واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي في الآتي:

١- يعد الذكاء الاصطناعي، بتطبيقاته واستخداماته المتنوعة، عصب الحياة اليومية في العصر الحديث، حيث يمس الجنس البشري في حاضره ومستقبله. فقد أصبح واقعا ملموسا لا غنى عنه، في ظل التطور التقني الهائل الذي يشهده العالم بأسره الآن، حيث يتم الاعتماد على الحاسب الآلي في أدق تفاصيل الحياة اليومية، من خلال الثورة المعلوماتية، والتقنية المستخدمة من مختلف فئات البشر حول العالم.

٢- الذكاء الاصطناعي يهدف إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني، بواسطة عمل برامج حاسب آلي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتميز بالذكاء، بحيث يتمكن

برنامج الحاسب الآلي من حل مسألة ما، أو التوصل إلى اتخاذ قرار ما، عن طريق الرجوع إلى العديد من العمليات الاستدلالية المتنوعة التي تم تغذية البرنامج بها.

٣- الشخص القانوني هو الكيان الذي يمكن أن يتمتع بالحقوق، ويتحمل الالتزامات، وهذا يتطلب، بلا شك، الوجود الحقيقي لهذا الكيان، بغض النظر عن طبيعته، سواء كانت بشرية، أو اعتبارية، أو حيوانية، أو غير ذلك. بالإضافة إلى ضرورة مساهمة هذا الكيان في تحقيق هدف القانون لاكتساب الشخصية القانونية. فالقانون لا يمنح الشخصية القانونية للإنسان البشري لمجرد كونه كيانا مستقلا، وإنما لكونه فردا فعالا في المجتمع.

٤- لا ترتبط الشخصية القانونية بالصفة الإنسانية، وإنما يمنحها المشرع لأي كيان، متى دعت الضرورات والمتطلبات العملية ذلك، ومتى كان هذا الكيان صالحا لاكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات.

٥- تقتضي الضرورات العملية منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، وذلك نظرا لما يتمتع به من سمات تقترب من الصفات البشرية، أهمها التصرف باستقلالية عن الإنسان، والقدرة على اتخاذ القرارات، والتعلم الذاتي، والقدرة على التفاعل مع الآخرين، والتكيف مع البيئة المحيطة به.

٦- ترجع ضرورة منح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، والاعتراف بهم كأشخاص أمام القانون، على الأقل، إلى سببين مهمين، الأول: هو ضرورة وجود شخص ما، يتحمل المسئولية عن الأخطاء الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، وهذا ما يعمل على سد الثغرات القانونية المتعلقة بالمسئولية، التي تخلقها سرعة، وآلية، وحركة أنظمة الذكاء الاصطناعي.

أما السبب الثاني، الذي يدفع بضرورة الاعتراف بالشخصية القانونية لمثل هذه الأنظمة، هو ضمان أن يكون هناك شخص يتم مكافأته، ومنحه الحقوق المتعلقة بالأشياء التي يصنعها، كحقوق الملكية الفكرية التي تخلقها أنظمة الذكاء الاصطناعي، فعلى سبيل المثال، قد يتم منح الذكاء الاصطناعي حق براءة اختراع إذا قام باختراع معين، فيصبح الذكاء الاصطناعي مخترعا.

٨- يتميز الوكيل الذكي، وهو أحد أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بصفات وخصائص، أهمها: الاستقلالية في العمل، والقدرة على التواصل مع غيره، ومساعدة الآخرين، والمبادرة في إبرام العقود، وتنفيذها دون الرجوع كل مرة إلى مستخدمه. ولا شك أن هذه الصفات تؤهله للاعتراف له بالشخصية القانونية المستقلة.

ثانيا: التوصيات:

بعد أن استخلصت هذه النتائج المهمة، أرى ضرورة التوصية بالآتي:

١- ضرورة اعتراف المشرع ومنحه الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي المستقل.

٢- إن منح الشخصية القانونية، والاعتراف بها لأنظمة الذكاء الاصطناعي يستلزم تعديل البنية القانونية بصورة كاملة، حتى تستوعب الحقوق الكاملة للشخص الذكي المستقل.

٣- يتعين على المشرع أن يضع الإطار القانوني المنظم لعمل الذكاء الاصطناعي، وتنظيم التسجيل الإلزامي للروبوتات الذكية المستقلة، ووثائق التأمين، وضبط سلوك الشركات المصنعة، والمستخدمة للروبوتات.

٤- ضرورة تنظيم المركز القانوني للوكيل الذكي، ومنحه الاستقلالية اللازمة لإبرام العقود الذكية، عبر تقنية البلوك تشين، والاعتراف له بالشخصية القانونية المستقلة عن شخصية مستخدمه في إبرام العقود الذكية.

٥- ضرورة إنشاء صندوق خاص لتعويض الأضرار الناتجة عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي. ويكون تمويل هذا الصندوق عن طريق المنتجين أو المالكين لهذه الأنظمة، وذلك باقتطاع نسبة معينة من ثمن بيع أو استخدام هذه الأنظمة.

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية:

١- المراجع العامة:

١) سليمان مرقس، شرح القانون المدني ١، المدخل للعلوم القانونية، وشرح الباب التمهيدي من التقنين المدني، المطبعة العالمية، ١٩٦٧.

٢) محمد حسين منصور، نظرية الحق، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٩.

٣) محمد لبيب شنب، دروس في نظرية الحق، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧.

٤) نبيل إبراهيم سعد، المبادئ العامة للقانون، نظرية القانون– نظرية الحق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٣.

٢- المراجع المتخصصة:

١) أحمد حسن محمد علي، المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوت، دراسة استشرافية في القانون المدني المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٢.

٢) أحمد كمال أحمد، الطبيعة القانونية للوكيل الذكي على شبكة الإنترنت، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٧.

٣) إياد مطشر صيهود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الإنسالة – الروبوت الذكي) ما بعد الإنسانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١.

٤) شريف محمد غنام، دور الوكيل الإلكتروني في التجارة الإلكترونية، دراسة في ضوء أحكام اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية ٢٠٠٥، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٢.

٥) محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١.

٦) هيثم السيد أحمد عيسى، الالتزام بالتفسير قبل التعاقد من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨.

٣- رسائل الدكتوراه:

١) طلال حسين علي الرعود، المسئولية المدنية عن أضرار مشغلات التكنولوجيا ذات الذكاء الاصطناعي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة

المنصورة، ٢٠٢٢.

٢) نريمان مسعود بورغدة، العقود المبرمة بواسطة الأنظمة الإلكترونية الذكية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ١، ٢٠١٧.

٤- المجلات والدوريات:

١) إبراهيم حسن عبد الرحيم الملا، الذكاء الاصطناعي والجريمة الإلكترونية، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، مجلد ٢٦، العدد الأول، ٢٠١٨.

٢) أحمد مصطفى الدبوسي السيد، مدى إمكانية منح الذكاء الاصطناعي حق براءة الاختراع عن ابتكاراته، هل يمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي مخترعا؟، وفقا لأحكام القانون الإماراتي، مجلة معهد دبي القضائي، العدد ١٣، السنة التاسعة، إبريل ٢٠٢١.

٣) أحمد مصطفى الدبوسي، الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر (البلوك تشين)، دولتا الكويت والإمارات نموذجا، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة ٨،

ملحق خاص، العدد ٨، ديسمبر ٢٠٢٠.

٤) حمدي أحمد سعد أحمد، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع المنعقد بكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان "التكييف الشرعي والقانوني للمستجدات المعاصرة وأثره في تحقيق الأمن المجتمعي"، المنعقد في الفترة من ١١ إلى ١٢ من أغسطس ٢٠٢١.

٥) خالد محمد خير الشيخ، أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في صياغة الإستراتيجيات التسويقية في الشركات الصناعية الأردنية، مركز البحث العلمي، جامعة الجنان، العدد ٨، ٢٠١٦.

٦) خديجة محمد درار، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والروبوت، دراسة تحليلية، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات، المجلد ٦، العدد ٣، سبتمبر ٢٠١٩.

٧) سامية شهبي قمورة وباي محمد وحيزية كروش، الذكاء الاصطناعي بين الواقع والمأمول، دراسة تقنية وميدانية، الملتقى الأول، الذكاء الاصطناعي: تحد جديد للقانون، حوليات جامعة الجزائر، عدد خاص، ٢٧-٢٨ نوفمبر ٢٠١٨.

٨) شيخ هجيرة، دور الذكاء الاصطناعي في إدارة علاقة الزبون الإلكتروني للقرض الشعبي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد ٢٠، ٢٠١٨.

٩) عبد الرازق مختار محمود، تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مدخل لتطوير التعليم في ظل تحديات جائحة فيروس كورونا (covid 19)، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المجلد ٣، العدد ٤، ٢٠٢٠.

١٠) عدنان عواد الشوابكة، دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي النظم الخبيرة في اتخاذ القرارات الإدارية في البنوك السعودية العاملة في محافظة الطائف، مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، المجلد الرابع، العدد ١٥، مارس ٢٠١٧.

١١) عز الدين غازي، الذكاء الاصطناعي: هل هو تكنولوجيا رمزية؟، مجلة فكر، العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٦، ٢٠٠٥.

١٢) علي فيلالي، الشخصية القانونية كوسيلة لحماية الطبيعة، مجلة الاجتهاد

للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٢٠.

١٣) عمار ياسر محمد زهير البابلي، دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة، الفكر الشرطي، القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، المجلد ٢٨، العدد ١١٠، يوليو ٢٠١٩.

١٤) عيسى أمعيزة، بداية شخصية الجنين وطبيعته القانونية بين الشريعة والقانون، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد ١٧، ٢٠١٤.

١٥) فاطمة الزهراء ربحي تابوب، الوكيل الذكي في إبرام العقد، الملتقى الأول، الذكاء الاصطناعي: تحد جديد للقانون، حوليات جامعة الجزائر، عدد خاص، ٢٧-٢٨ نوفمبر ٢٠١٨.

١٦) فريدة بن عثمان، الذكاء الاصطناعي: مقاربة قانونية، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠٢٠.

١٧) فطيمة نساخ، الشخصية القانونية للكائن الجديد "الشخص الافتراضي والروبوت"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة الجزائر ١، المجلد ٥، العدد ١، ٢٠٢٠.

١٨) فوزية عمروش، حقوق المؤلف في ظل الذكاء الاصطناعي، الملتقى الأول، الذكاء الاصطناعي: تحد جديد للقانون، حوليات جامعة الجزائر، عدد خاص، ٢٧-٢٨ نوفمبر ٢٠١٨.

١٩) لخضر دولي ونفيسة ناصري، دور الذكاء الاصطناعي في مواجهة الجرائم الإلكترونية، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، مجلد ٢، العدد ٢، مايو ٢٠١٨.

٢٠) محمد محمد القطب مسعد، مدى ملاءمة قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي، مجلة كلية الشريعة والقانون، فرع جامعة الأزهر بطنطا، العدد ٣٦، ٢٠٢١.

٢١) محمود حسن السحلي، أساس المُساءلة المدنية للذكاء الاصطناعي المُستقل،

"قوالب تقليدية أم رؤية جديدة؟"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، ٢٠٢٢.

٢٢) معمر بين طرية، قادة شهيدة، أضرار الروبوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي: تحد جديد لقانون المسؤولية المدنية الحالي، لمحات في بعض مستحدثات القانون المقارن، الملتقى الأول، الذكاء الاصطناعي: تحد جديد للقانون، حوليات جامعة الجزائر، عدد خاص، ٢٧-٢٨ نوفمبر ٢٠١٨.

٢٣) همام القوصي، أخطاء روبوت التداول الخوارزمي العامل بالذكاء الاصطناعي: دراسة استشرافية في آفاق المسؤولية المدنية بالبورصة، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، العدد ٤١، يوليو ٢٠٢٠.

ثانيا: المراجع الإنجليزية:

1) ABBOTT, I Think, Therefore I Invent: Creative Computers and the Future of Patent Law, in B.C. L. REV. 2016.

2) Aida Ponse Del Castillo, A law on robotics and artificial intelligence in The EU, The foresight brief, The European

trade union institute, 2017. Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3180004.

3) Alaa Eltamemey, Legal regulation of commercial companies, Mansoura University, School of law, no publisher, no date.

4) Ammar Younas and Rehan Younas, Sustainability of artificial intelligence: reconciling human rights with legal rights of robots, April 2018. Available at: https://www.researchgate.net/publication/324544336_Sustainability_of_Artificial_Intelligence_Reconciling_Human_Rights_with_Legal_Rights_of_Robots.

5) Ana Ramalho, Will robots rule the (artistic) world? A proposed model for the legal status of creations by artificial intelligence systems, Maastricht University, Forthcoming in the Journal of Internet Law, July 2017.

6) Andres Guadamuz, Do androids dream of electric copyright? Comparative analysis of originality in artificial intelligence generated works, pre-edit copy, university of Sussex, no date.

7) Anja Oskamp and Arno R. Lodder, Introduction: law, information technology, and artificial intelligence, Computer/ law institute, VU Amsterdam, Netherlands,

2006.

8) BA King, T Hammond and J Harrington, Disruptive Technology: Economic Consequences of Artificial Intelligence and the Robotics Revolution, Journal of Strategic Innovation and Sustainability, 12(2), 2017.

9) DAVIES, An Evolutionary Step in Intellectual Property Rights - Artificial Intelligence and Intellectual Property, Computer Law & Security Review, 2011.

10) Eric Allen Engel, An introduction to artificial intelligence and legal reasoning: Using x talk to model the alien tort claims act and torture victim protection act, Richmond journal of law and technology, Vol. XI, issue 1, 2004.

11) Francesco Banterle, Ownership of inventions created by artificial intelligence, No date. Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3276702.

12) G. Hallevy, Liability for Crimes Involving Artificial Intelligence Systems, Springer, 2015.

13) Gabriel Hallevy, The criminal liability of artificial intelligence entities, No date. published online on the website: http://ssrn.com/abstract=1564096.

14) Hartini Saripan, Nurus Sakinatul Fikriah Mohd Shith Putera,

Are robots human? A review of the legal personality model, World Applied Sciences Journal 34 (6), 2016.

15) Kalin Hristov, Artificial intelligence and the copy right dilemma, The journal of the Franklin Pierce center for intellectual property, Volume 57, Number 3, 2017.

16) Nicolas Petit, Law and regulation of artificial intelligence and robots: Conceptual framework and normative implications, working paper, 9/3/2017. Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=2931339.

17) NM Richards and WD Smart, How Should the Law Think About Robots? in R Calo, AM Froomkin and I Kerr (eds), Robot Law Edward Elgar, 2016.

18) P. French, The Corporation as a Moral Person, AmPhilQ, 16(3), 1979.

19) Samir Chopra and Laurence Fredric White, Artificial agents-personhood in law and philosophy, Conference paper, proceedings of the 16th European conference artificial intelligence, ECAI 2004, including Prestigious applicants of intelligent system, PAIS 2004, Valencia, Spain, August 22-27/2004.

20) Shlomit Yanisky- Ravid and Luis Antonio Velez-Hernandez, Copyrightability of artworks produced by creative robots and the concept of originality: the formality-objective model, no date. Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=2943778.

21) Shlomit Yanisky Ravid and Xiaoqiong Jackie Liu, When artificial intelligence systems produce inventions: The 3A era and an alternative model for patent law, Yale law school, no date. Electronic copy available on: Electronic copy available on: https://ssrn.com/abstract=2931828.

22) Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, Cambridge University press for the British institute of international and comparative law, Vol. 69, October 2020.

23) Simon Chesterman, Artificial intelligence and the problem of autonomy, Notre Dam Journal of emerging technologies, 2020.

24) Sourabh Sharma and Nakul Sharma and Rahul Vyas, Artificial intelligence: Legal aspects, Risks, Are we ready for such intelligent autonomous machines?, Neoteric Multidisciplinary Research Journal, Volume 1, issue 1,

2018.

25) Stephen M. McJohn, Book review: Artificial legal intelligence, by Pamela N. Gray Dartmouth publishing Co., 1997, 12 Harvard journal of law and technology 241, Fall 1998.

26) VS Khanna, Corporate Criminal Liability: What Purpose Does It Serve?, Harvard Law Review, 1996.

27) W. Michael Schuster, Artificial intelligence and patent ownership, Washington and Lee law review, Volume 75, issue 4, article 5, 2019.

28) Y Hu, Robot Criminals, 52 UMich JL Reform, 2019.

29) Zhang Yangfei, 'Court Rules AI-Written Article Has Copyright', China Daily, 9 January 2020.